تطور مؤسسات المملكة الأردنية الهاشمية في القرن العشرين

والحادي والعشرين 1928-2012م

د. عبد الجبار رجا محمود العودة (خليلية)

عضو هيئة تدريس غير متفرغ في الجامعة العربية الأمريكية/جنين

مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية في جامعة نواكشوط العصرية

1443/2022

الإهداء

إلى أرض خُلقت للسلام وما رأت يوماً سلاماً

إلى روح والدي ووالدتي رحمهما الله تعالى

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل زوجتي

إلى أناس سكنوا الفؤاد، تميزوا بالصدق والوفاء عرفت كيف أجدهم وعلموني كيف لا أضيعهم أبنائي وأصدقائي.

شكر وعرفان

أشكر الله وحمده على مساعدتي دائماً في ضعفي وقلة الحيلة، وتكريمني ومساعدتي على إنهاء هذه الدراسة.

أود أن أقدم باقة شكر لأصدقائي في الأردن وللمسؤول في مكتبة نور على توفير المصادر والمراجع لهذه الدراسة.

إلى كل من شارك في هذا البحث وساهم فيه وأثريه وساعدني في العمل عليه.

أود أن أعبر عن امتناني وتقديري لكم جميعاً.

الفصل الأول

تطور مؤسسات المملكة الأردنية الهاشمية في القرن العشرين[1]

ملخص الفصل الأول بالعربية:

هدفت الدراسة إلى إدراك أهمية تطور المؤسسات في عملية الاستقرار السياسي، وتوضيح الرؤية لعمليات التطور في المؤسسات الحكومية الأردنية، وإبراز الدور الذي يقوم به الملك في التعامل مع القضايا السياسية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الذي ساعدني في الوقوف على أهم المحطات التاريخية في سياق تطور النظام السياسي الأردني، والمنهج التحليلي الذي ساعدني في الخروج برؤية حول طبيعة تطور مؤسسات الدولة.

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان من بينها: شكلت المعاهدات الأردنية البريطانية إملاءات على دولة الأردن، ولم يكن بيد الملك خيار أخر، فقد لعبت دوراً مهماً في إنشاء المؤسسات الوطنية والاستقرار السياسي، وتثبيت حكم الأسرة الهاشمية في الحكم. وظهور الأحزاب السياسية في الأردن التي دعت إلى تكوين مجلس نيابي منتخب وحكومة مسؤولة أمامه؛ لأجل مناهضة المعاهدات الأردنية البريطانية التي تنقص من استقلال البلاد.

([1]) نشر هذا الفصل في مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية في جامعة نواكشوط العصرية، العدد 56 سبتمبر 2022م.

وأوصت الدراسة بالعمل على ضرورة تعزيز التعاون السياسي بين البلاد العربية من خلال تبادل الزيارات الرسمية باتجاه تحقيق التكامل على جميع الأصعدة. وإبراز الدور التاريخي للأردن في استضافة اللاجئين الفلسطينيين في المحافل والمناسبات.

الكلمات المفتاحية: تطوير، مؤسسات، المملكة الأردنية الهاشمية، القرن العشرين.

ملخص الفصل الأول بالإنجليزية

The study aimed at realizing the importance of the development of institutions in the process of political stability, clarifying the vision for the processes of development in Jordanian government institutions, and highlighting the role played by the King in dealing with political issues.

The study used the historical method, which helped me identify the most important historical stations in the context of the development of the Jordanian political system, and the analytical method, which helped me come up with a vision about the nature of the development of state institutions.

The study reached a number of conclusions, including: The Jordanian-British treaties formed dictates of the state of Jordan, and the king had no other choice, as it played an important role in the establishment of national institutions and political stability, and the consolidation of the rule of the Hashemite family in governance. The emergence of political parties in Jordan that called for the formation of an elected parliament and a government accountable to it; In order to oppose the Jordanian-British treaties that detract from the country's independence.

The study recommended working on the need to enhance political cooperation between Arab countries through the exchange of official visits

towards achieving integration at all levels. And highlighting the historical role of Jordan in hosting Palestinian refugees in forums and events.

Keywords: development, institutions, the Hashemite Kingdom of Jordan, the twentieth century.

المقدمة

تقع المملكة الأردنية الهاشمية في جنوب غرب آسيا، يحدها من الشمال سوريا، ومن الغرب فلسطين، ومن الشرق العراق، وتحدها شرقاً وجنوباً المملكة العربية السعودية، وتطل على خليج العقبة في الجنوب الغربي، وتطل على مدينة العقبة على البحر الأحمر، الذي يعتبر المنفذ البحري الوحيد للأردن، وسميت بالأردن نسبة إلى نهر الأردن[1].

حصل الأردن على استقلاله عن بريطانيا العظمى سنة 1946م، في الواقع ظلت البلاد تحكمها إلى حد كبير مستشارون مدنيون وعسكريون بريطانيون[2]، وكانت الحكومة ملزمة بموجب معاهدة باستشارة لندن بشأن مسائل السياسة الخارجية، بالمقابل قدمت بريطانيا العظمى الدعم المالي الفيلق العربي[3]، وزودت ضباطها بالقوات المسلحة لشرق الأردن[4]، ودربت قوات شرق الأردن في المدارس العسكرية البريطانية بتمويل إنجليزي، وكان هذا مفيداً لبريطانيا العظمى، لأن المساعدة المالية للفيلق العربي يمكن أن تكون بمثابة أداة للضغط على شرق الأردن.

تم توسيع اختصاص السلطة الأردنية بعد إبرام معاهدة سنة 1946م مع بريطانيا؛ والتي نصت في شكلها العام على التشاور والتعاون المتبادل بين الدولتين في حالة وجود تهديد يستهدف سيادة واستقلال

([1]) البحيري، صلاح الدين، (1994)، الأردن دراسة جغرافية، الأردن، لجنة تاريخ الأردن، ص7.

([2]) الصلاح، محمد، زيارة الأمير عبد الله لبريطانيا في شهر تشرين الأول 1922م وأثرها في مستقبل شرق الأردن، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ج5، ص196–197. خلة، كامل محمود، (1938)، التطور السياسي لشرق الأردن، ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ص191. العمري، عمر صالح، (1441هـ)، المعاهدة الأردنية –البريطانية 1928م، دراسة تحليلية في الواقع والطموحات، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، عدد 22، ص419.

([3]) الفيلق العربي: اسم الجيش النظامي لشرق الأردن حتى عام 1956. (لجنة الموسوعة، (2021)، الموسوعة التاريخية للقوات المسلحة الأردنية–الجيش العربي، تاريخ من البطولة والتضحيات، عمان، ص29).

([4]) الاسم الرسمي للمملكة حتى سنة 1946م، في 25 أيار/ مايو 1946م، أعلن المجلس التشريعي في عمان إمارة شرق الأردن، اسم المملكة الأردنية الهاشمية، على الرغم من أن اسم "شرق الأردن" لم يتغير في الممارسة الدبلوماسية الدولية حتى سنة 1949م.

الأردن، وتعهد الطرفان بتقديم المساعدة لبعضهما البعض، بما في ذلك السماح باستخدام الأراضي الأردنية لأغراض عسكرية، والاستمرار في دعم ومساندة الفيلق العربي[1].

[1]) محافظة، محمد، (1990)، إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن (1921–1946م)، عمان، دار الفرقان، ص117.

مشكلة الدراسة:

يشكل تطوير المؤسسات الإدارية للدولة مؤشراً رئيسياً من مؤشرات الارتقاء والتقدم، وغالباً ما يرتبط هذا التطور بسياسة النظام الحاكم، بما يجعلها قادرة على تحقيق التطور حتى يضعها في مستوى متقدم بين الدول الأخرى، والذي يفرض على المجتمع أن يعمل بجدية للحفاظ على هذا المستوى. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما دور تطور مؤسسات الأردن وأثرها على الاستقرار السياسي؟

أسئلة الدراسة:

حتى يتسنى للباحث معالجة المشكلة لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بموضوع الدراسة:

1-كيف أثرت تطور المؤسسات للنظام الأردني في تحقيق الاستقرار السياسي؟

2-ما التحديات التي واجهت التطور في المؤسسات الحكومية الأردنية؟

3-ما الدور الذي تلعبه تطوير المؤسسات الأردنية في عملية الاستقرار السياسي؟

أهداف الدراسة:

1-إدراك أهمية تطور المؤسسات في عملية الاستقرار السياسي في الأردن.

2-توضيح الرؤية لعمليات التطور في المؤسسات الأردنية من أجل الاستقرار.

3-إبراز الدور الذي يقوم به الملك في التعامل مع القضايا السياسية.

أهمية الدراسة:

تفسر أهمية دراسة تطور النظام الملكي الأردني من خلال تفاعله الوثيق المستمر مع الدول الأخرى، بريطانيا وإسرائيل منذ نصف قرن، ومشاركة الأردن في مفاوضات الصراع العربي الإسرائيلي، حيث يُعد الأردن موطناً للعديد من اللاجئين الفلسطينيين، الذين ساهموا في تشكيل المملكة الأردنية، ومشاركتها في القرارات السياسية التي اتخذتها الحكومة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على مناهج لأجل الوصول إلى النتائج المرجوة، فقد اعتمدت على المنهج التاريخي الذي ساعدني في الوقوف على أهم المحطات التاريخية في سياق تطور النظام السياسي الأردني، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي ساعدني في الخروج برؤية حول طبيعة تطور مؤسسات الدولة خلال مرحلة الدراسة.

تطور مؤسسات الأردن في القرن العشرين (1923-1999م)

في 20 شباط/ فبراير 1928 في القدس، تم توقيع اتفاقية بين المندوب السامي البريطاني لفلسطين اللورد بلومر (Plumer)، ورئيس مجلس الشورى الأردني حسن خالد باشا أبو الهدى، ونشرت بنود هذه المعاهدة رسمياً بعد خمس وثلاثين يوماً، أي في 26 آذار من العام نفسه[1].

نصت المعاهدة على أن يسترشد الأمير عبد الله الأول بتوصيات سلطات الانتداب البريطاني في الأمور المتعلقة بالعلاقات الخارجية لشرق الأردن، في الشؤون العسكرية والجمركية والمالية، فحصلت إنجلترا على الحق في الحفاظ على الأفراد العسكريين وتنظيمهم ومراقبتهم وتجنيدهم لإنشاء مثل هذا الجيش على أراضي شرق الأردن، والذي قد يكون في رأيها ضرورياً للدفاع عن البلاد والحفاظ على النظام الداخلي، وتعهد الأمير عبد الله الأول بعدم تجنيد أو الاحتفاظ بجيش لم توافق عليه الحكومة البريطانية، وظل الاختصاص القضائي على أفراد القوات المسلحة الذين تحتجزهم وتسيطر عليهم الحكومة البريطانية مع إنجلترا، وهكذا تمت إزالة الجهاز العسكري من حكم الأمير عبد الله الأول[2].

لم يوافق الشعب الأردني على هذه المعاهدة، لكنه في ذلك الوقت لم يكن قادراً على التنظيم للنضال من أجل حقوقهم، لذلك كانت الحركة ضد المعاهدة ذات طابع قومي، ولم تشمل سوى عدداً قليلاً من المدن والمراكز الاقتصادية والثقافية، بدأت الحملة بقيادة اللجنة التنفيذية لشرق الأردن، التي تم انتخابها في عمان في 25 تموز/ يوليو 1928م، ترأس اللجنة التنفيذية حسين باشا الطراونة[3].

([1]) هياجنة، رائد أحمد. العمري، ثابت غازي، (2013)، المعاهدة الأردنية البريطانية 1928م، وأثرها في التطور السياسي في إمارة شرق الأردن، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد 29، ص425.

([2]) عبيدات، ميسون منصور، (1993)، التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة (1921-1946م)، عمان، د.ن، ص119.

([3]) الماضي، منيب، الموسى، سليمان، (1988)، تاريخ الأردن في القرن العشرين، (1900-1909م)، عمان، مكتبة المحتسب، ص293. مهنا، أمين، (1989)، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، عمان، د.ن، ص69.

تبنت المعارضة في تموز/ يوليو 1928م برنامج الميثاق الوطني لشرق الأردن، والذي نص على إنشاء دولة شرق أردنية مستقلة برئاسة عبد الله بن حسين[1]. وافق واضعو الميثاق على الاعتراف بالانتداب البريطاني فقط إذا لم يتدخل في القضايا السياسية، ويحد من أنشطته في شرق الأردن، وطلب لتشكيل حكومة تخضع للمساءلة أمام الهيئات التشريعية في البلاد، والتي ينبغي أن تُمنح صلاحيات في حل القضايا المالية والعسكرية وغيرها، كما احتوى الميثاق على شرط التخلي عن الإعانات البريطانية كأداة للسياسة الاستعمارية[2].

كان الميثاق الوطني وثيقة يعتريها بعض العيوب، حيث لم يطرح برنامجاً حول المسألة الزراعية، وتشريعات العمل والعمال، ولم يشر إلى طرق النضال من أجل الاستقلال الوطني، ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن الميثاق كان مؤلفاً من ملاك الأراضي الأثرياء الذين كانوا مهتمين بالمشاركة في الحكومة، مما دفع بمسألة تحسين وضع الفقراء في سلة المهملات.

أرسلت اللجنة التنفيذية احتجاجاً إلى المفوض السامي وعصبة الأمم ضد معاهدة السياسة البريطانية في شرق الأردن، وخرجت مظاهرات سياسية في بعض المدن، وبسبب تعنت الحكومة، دعت اللجنة التنفيذية السكان إلى مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي، مما أدى إلى اعتقال العديد من الشخصيات المعارضة[3].

بعد حصوله على الاستقلال عام 1946م، كان على الأردن أن ينتقل إلى سياسة مستقلة رسمياً، ففي 22 آذار/ مارس 1946م، تم التوقيع على معاهدة صداقة وتحالف أنجلو-أردنية جديدة[4]، والتي أعلنت

([1]) الماضي، منيب، الموسى، سليمان، (1988)، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص301.

([2]) العدروس، سيد، الجيش العربي الهاشمي، تقويم وتحليل العمليات العسكرية، (1908-1979م)، ترجمة: عبد العزيز المعايطة، عمان، د.ن، ص121.

([3]) هياجنة، رائد أحمد. العمري، ثابت غازي، (2013)، المعاهدة الأردنية البريطانية 1928م، ص262-279.

([4]) الموسى، سليمان، (1990)، شرق الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن (1921-1946م)، عمان، منشورات لجنة التاريخ، ص283.

بطلان انتداب عصبة الأمم، واعترفت بريطانيا العظمى بشرق الأردن كدولة مستقلة تماماً، وفي 1 نسان/ فبراير 1947م، دخل دستور جديد حيز التنفيذ، وتبناه البرلمان في 25 أيار/ مايو 1946م، وأكد الدستور السلطات الواسعة للملك، وتوسيع اختصاص السلطة الملكية بعد إبرام معاهدة الأنجلو-شرق الأردن الجديدة في 15 أذار/ مارس 1948م[1].

في 20 حزيران/ يونيو 1951م اغتيل الملك عبد الله عند مدخل المسجد الأقصى، وأصبح طلال بن عبد الله (1909-1972) الملك الجديد، وفي 8 كانون الثاني/ يناير 1952م، سن دستوراً جديداً، وأرسى مبدأ مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وفي نفس العام تمت إزالة الملك من السلطة بسبب مشاكل صحية[2]، وتولى الحسين بن طلال العرش[3]، وعين الملك حسين رئيساً جديداً للوزراء وهو فوزي الملقي (1910-1962)[4]، فأطلق رئيس الحكومة الجديد في عام 1953م سراح عدد كبير من السجناء السياسيين، وفي ظل حكمه نشأ جو من حرية التعبير في المجتمع، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1953م، فدعا الملك صبحي أبو غنيمة، الذي عاش في سوريا لفترة طويلة للعودة إلى وطنه[5].

ومع ذلك، من أجل إبقاء حزب المعارضة تحت السيطرة، تم حل مجلس الوزراء في 17 كانون الثاني/ يناير 1954م، وطالبت كافة الأحزاب السياسية بإعادة تسجيلها، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى حقيقة أن العديد من الأحزاب الأردنية كانت في الواقع، فروعاً للأحزاب العربية بالكامل من الأحزاب

([1]) الوثائق الأردنية الهاشمية، (1994)، أوراق الملك عبد الله بن الحسين، ج4، جامعة آل البيت والشركة العربية الأردنية للطباعة والنشر.

([2]) صلاح، وليد، (1992)، من رحلة العمر مذكرات، عمان، د.ن.

([3]) حسن، علي دنيف، (2006)، العلاقات العراقية الأردنية (1921-2003م)، صحيفة الصباح العراقية، 2006/8/26م، ص1.

([4]) طلال، الحسين، (1957)، مجموعة وثائق رسمية للفترة 1953-1957م، عمان، د.ن، ص17.

([5]) أبو غنيمة، هدى، (2001)، سيرة منفية من أوراق الدكتور محمد صبحي أبو غنيمة، الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص97.

اليسارية، على سبيل المثال، حزب البعث، والحزب القومي العربي، والحزب الوطني السوري، ومكتب الوحدة العربية، حزب الوحدة العربية[1].

اضطرت حكومة فوزي الملقي إلى الاستقالة بسبب فشلها في الصمود أمام الضغط الشعبي والخارجي، وتوتر في العلاقات مع العراق بسبب تقسيم مياه نهر الأردن في 4 أيار/ مايو 1954م، فأعاد الملك إلى الحياة السياسية هزاع المجالي الذي حل البرلمان أولاً، وعلق أنشطة الأحزاب السياسية، وأغلق العديد من الصحف، بعد أن أجريت انتخابات برلمانية جديدة في تشرين الأول/ أكتوبر 1954م، واعتقل قادة اليسار، بمن فيهم سليمان النابلسي، هكذا حصلت الحكومة على برلمان شبه مخلص[2].

استمر الأردن في الاعتماد على مصادر التمويل البريطاني بشكل أساسي، ولم يتمكن حتى من الوصول إلى الحد الأدنى من الاستقلال المالي، في عام 1945م بلغت ميزانية الدولة 16.5 مليون جنيه إسترليني، منها 8.5 مليون جنيه إسترليني مساعدات بريطانية، في عام 1955م، زادت المساعدات المقدمة من بريطانيا العظمى إلى 10.75 مليون جنيه إسترليني، منها 3 ملايين للتنمية الاقتصادية و7.75 مليون لصيانة الفيلق العربي والحرس البدوي[3].

في عام 1954م قدمت الولايات المتحدة لعمان في إطار برنامج المساعدة الفنية 1.4 مليون دولار، ثم 8 ملايين دولار أخرى[4]، وبفضل التدفق المستمر للأموال الغربية، تبنى مجلس التنمية الأردني في

([1]) أجانين، سولويوفا، (2003)، الأردن الحديث، إسرائيل، معهد دراسات إسرائيل والشرق الأوسط، ص85.

([2]) محسن، محمد علي سماره، (2002)، دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنية، 1933-1958، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة اليرموك، ص30.

([3]) American University, (1980), Washington, Jordan A country Study, American University, Washington, P.219.

([4])المشاقبة، ثروت سليمان، (2021)، فوزي الملقي ودوره في السياسة الأردنية، (1933-1962م)، الأردن، وزارة الثقافة الأردنية، ص185.

تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م خطة خمسية لـــ 274 مشروعاً بقيمة 200 مليون دولار، وهكذا تمكنت الدول الغربية من السيطرة الاقتصادية على الحكومة الأردنية[1].

في عام 1954م، تم الاعتراف بحق المواطنين في تشكيل الأحزاب السياسية، وفي عام 1956م، تم تشكيل حكومة برئاسة سليمان النابلسي[2]، وفي أذار/مارس 1956م، تمت إزالة الجنرال البريطاني جون باجوت جلوب (John Bagot Globe) من قيادة الفيلق العربي[3] وتم إنهاء المعاهدة الأنجلو-شرق الأردن لعام 1948م[4].

إن إنشاء ميثاق بغداد عام 1955م، الذي ضم العراق والأردن والسعودية كرد على وحدة مصر وسوريا، حيث ضغط الغرب على الأردن للانضمام إلى هذا الحلف[5]، ووضع الأردن عمليا على شفا حفرة من عدم الاستقرار النسبي للوضع داخل البلاد، لأن رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى ووزير الخارجية وليد صلاح يقفان إلى جانب خصوم الأردن، الملك ابن سعود وجمال عبد الناصر[6].

رفض الأردن للانضمام إلى معاهدة بغداد، مما أدى إلى رفض بريطانيا تزويدها بمساعدات جديدة، وطلب رئيس الوزراء الجديد سعيد المفتي، الذي حل محل توفيق أبو الهدى، عدم إثارة مسألة الانضمام إلى الاتفاقية بعد الآن[7].

في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955م، وصل الرئيس التركي جلال بيار إلى عمان لمناقشة مسألة انضمام الأردن إلى ميثاق بغداد، في الوقت نفسه، دعت الحكومة العراقية الأردن للانضمام إلى اللجنة

([1]) American University, (1980), Washington, Jordan A country Study, P.219.

([2]) جريدة الدفاع، 1956/10/20م. جريدة الهدى، 1956/10/21م.

([3]) هيكل، محمد حسنين، (1986)، ملفات السويس، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص408.

([4]) أبو ديه، سعد، (2003)، السياسة الأردنية في البيانات الوزارية، (1953-2000م)، عمان، المؤسسة الصحفية الأردنية، ص108.

([5]) هلال، علي الدين، (1989)، أمريكيا والوحدة العربية، (1945-1982م)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص163.

([6]) جريدة الدستور، 1986/2/12م، عدد 6640، ص13.

([7]) جريدة الدفاع، عدد 5276، 3 حزيران 1955م.

الاقتصادية للاتفاقية، مقابل تقديم المساعدة الاقتصادية العراقية للأردن[1]، ولتسريع المفاوضات في 6 كانون الأول/ ديسمبر 1955م، وصل رئيس الأركان العامة البريطانية الجنرال جيرالد تمبلر (Gerald Templar) إلى عمان، حيث تحولت زيارته إلى أزمة حكومية؛ في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1955م استقال أربعة وزراء[2]. وقال رئيس الوزراء الجديد هزاع المجالي في خطابه الرئيسي أن أهداف حكومته هي تعزيز العلاقات مع المملكة المتحدة والعراق ودخول الأردن إلى ميثاق بغداد[3].

اجتاحت البلاد مظاهرات ضد الانضمام إلى حلف بغداد، واستقالت حكومة المجالي[4]، وتحولت المسيرات في بعض المناطق إلى اشتباكات مع الشرطة والفيلق العربي، وفي كانون الثاني/ يناير 1956م، تم اعتقال حوالي ألفي شخص[5]، وبدأت محكمة الطوارئ العسكرية بالنظر في قضايا جنود الفيلق العربي الذين رفضوا إطلاق النار على السكان أثناء المظاهرات، مما أدى إلى نشر وحدات بريطانية إضافية في الأردن. وعين إبراهيم هاشم رئيساً جديداً للوزراء في 21 كانون الأول/ ديسمبر[6]، ووعد بعدم الانضمام إلى أي تكتل، مما أدى إلى وجود هدوء مؤقت.

منذ الأيام الأولى من كانون الثاني/ يناير 1956م، اجتاحت البلاد موجة جديدة من المظاهرات وأعمال الشغب، مدفوعة برغبة الحق في الطعن في حل البرلمان الموالي للحكومة في عمان، حاولت المعارضة اقتحام القصر الملكي، وبلغت حصيلة احتجاجات 41 قتيلا و150 جريحاً، ففرض رئيس

([1]) F.O. 371/115653, From Duke Amman To Shuckbura, F. o. Dated 10/11/1955.

([2]) الطراونة، محمد، (1997)، رجلتي مع الأردن، عمان، مطابع الدستور التجارية، ص59.

([3]) الحوراني، هاني، الطراونة، سليم، (1986)، هكذا سقط حلف بغداد في عمان، مجلة الأردن الجديد، السنة الثالثة، عدد 7، ص141-142.

([4]) جريدة الدفاع، 1955/12/21م.

([5]) العكور، ايمان ناصر، (2000)، هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية (1948-1960م)، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة اليرموك، ص98-116.

([6]) الهيئة المستقلة للانتخاب، (2021)، تاريخ الحياة التشريعية والبرلمانية في مائة عام، الأردن، مطبعة الهيئة المستقلة للانتخاب، ص63.

الحكومة الجديد سمير الرفاعي حالة الطوارئ، فتمكن من استعادة الوضع، حيث ألغى الرفاعي مرسوم حل البرلمان[1].

لتلبية مطالب المعارضة، أقال الملك حسين في 1 أذار/ مارس 1956م جميع الضباط البريطانيين من الجيش الأردني، بمن فيهم قائد الفيلق العربي جون باجوت جلوب (John Bagot Globe)، وحل الأردنيون محلهم[2]، مما رفع مكانة الملك ليس فقط في الأردن، ولكن أيضاً في العالم العربي، فتم تغيير اسم الفيلق العربي إلى الجيش العربي الأردني[3]، وأوضح للندن أن هذه الخطوة تهدف أيضاً إلى تأمين المصالح البريطانية، ومنذ ذلك الحين يحافظ على النظام والاستقرار في المملكة.

قبل ذلك بعام، أي في 7 شباط/ فبراير 1955م، وزع الملك حسين 8 آلاف دونم من أراضي وادي نهر الأردن في ملكية خاصة للقبائل والعشائر الذين ساعدوا الجيش العربي أثناء ثورة الشريف حسين ضد الأتراك[4].

وجرت الانتخابات النيابية في 21 تشرين أول/ أكتوبر 1956م، فاز فيها الأحزاب اليسارية، منها 11 مقعد للحزب الاشتراكي الوطني، و3 مقاعد للشيوعيين، والملك حسين يكلف سليمان النابلسي بتشكيل أول حكومة يسارية، ضمت الحكومة وزيراً من الكتلة الوطنية ومن حزب البعث[5].

([1]) الشلبي، سهيلا سليمان، (2006)، العلاقات الأردنية البريطانية (1951–1967م)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص229.

([2]) العمري، عمر صالح، (1441هـ)، المعاهدة الأردنية–البريطانية 1928م، دراسة تحليلية في الواقع والطموحات، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، عدد 22، ص427.

([3]) لجنة الموسوعة، (2021)، الموسوعة التاريخية للقوات المسلحة الأردنية–الجيش العربي، تاريخ من البطولة والتضحيات، عمان، ص29.

([4]) جانيش، (2007)، الشركس في الأردن، ملامح التطور التاريخي والعرقي والثقافي، د.م، د.ن، ص88.

([5]) جريدة فلسطين، 21 تشرين الأول 1956م.

أعلن النابلسي عزمه إلغاء المعاهدة الأنجلو-أردنية لعام 1948م، وتصفية القواعد العسكرية البريطانية، وتحقيق الانسحاب الكامل للقوات البريطانية من الأردن، وتعزيز العلاقات الودية مع مصر وسوريا، واستبدال الدعم المالي البريطاني بمساعدة الدول العربية[1].

أثناء حكومة النابلسي في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956م، قطعت الأردن العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا[2]. وفي 19 كانون الثاني/ يناير 1957م وقع الأردن اتفاقية مدتها عشر سنوات مع مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا بشأن مساعدة سنوية بمبلغ 36 مليون دولار أمريكي[3]، وفي 12 شباط/ فبراير 1957م اتفقت عمان ولندن على إنهاء معاهدة 1948م، وبموجب هذا الاتفاق، كان من المقرر أن تغادر القوات البريطانية الأردن في غضون ستة أشهر[4].

كانت إحدى اللحظات الحاسمة في تاريخ حكومة النابلسي، هي خطابه حول ضرورة الاتحاد مع دولة عربية واحدة أو أكثر، وشدد أن على الأردن أن يوحّد إمكاناته العسكرية والاقتصادية والسياسية مع الدول الشقيقة، وبالتعاون مع قائد الجيش الأردني علي أبو نوار، مما خلق النابلسي ظروفاً للإطاحة بالنظام الملكي والاندماج في اتحاد عربي معين[5].

خوفاً على مصير العرش، أقال الملك حسين الحكومة في 10 نيسان/ أبريل، وحاول النابلسي وأبو نوار الضغط على القوى السياسية في الأردن من أجل منع تشكيل حكومة موالية للملك، فبدأت الاضطرابات في وحدات الجيش في الزرقاء وعجلون، والتي أراد أبو نوار تحويلها إلى تمرد مسلح

([1]) جبار، عبد الأمير محسن، (1992)، التطورات السياسية الداخلية في شرق الأردن، رسالة ماجستير، بغداد، جامعة بغداد، ص199-200.

([2]) لجنة الموسوعة، (2021)، الموسوعة التاريخية للقوات المسلحة الأردنية- الجيش العربي، تاريخ من البطولة والتضحيات، عمان، ص78.

([3]) الشلبي، سهيلا سليمان، (2006)، العلاقات الأردنية البريطانية (1951-1967م)، ص220-221.

([4]) جريدة الهدي، عدد 159، تشرين الثاني 1956م.

([5]) الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، (1987)، مهنتي كملك، ترجمة: غازي غزيل، لبنان، د.ن، ص018-109

للإطاحة بالملك[1]، حيث تمكن الملك حسين من حشد القوات الموالية له، وخاصة البدو، واعتقال المتمردين، وتعيين الضباط الموالين للملك في مناصب رئيسية في الجيش[2]، فقد دخلت القوات العراقية الأردن، وتدخلت الوحدات السعودية الموجودة بالفعل في الأردن، حيث أمرهم الملك ابن سعود بتنفيذ أوامر الملك حسين.

في 25 نيسان/أبريل 1957م أعلن القائد الجديد للجيش حابس المجالي، حالة الطوارئ وبدأ في إبعاد القادة الوطنيين والشيوعيين اليساريين، وأعلن عن حظر الأحزاب السياسية، ومنظمات يسارية، وتمكن خلال العام من استقرار الوضع الداخلي وإقامة علاقات مع العراق[3]. وكتأييد لأعمال الحكومة الأردنية، أعلنت الولايات المتحدة تقديم مساعدات مالية للأردن في أبريل/نيسان، وفي هذا الصدد كان هناك خروج عن سياسة التعاون مع سوريا والتقارب مع العراق والسعودية[4].

في 2 كانون أول/ ديسمبر 1962 تم تشكيل حكومة برئاسة وصفي التل، التي حاولت إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية؛ في كانون الأول/ ديسمبر 1962م، أجريت انتخابات برلمانية، وسُمح مرة أخرى بالأنشطة الحزبية[5]، في نيسان/ أبريل 1965م، صدر قانون بشأن العفو عن السجناء السياسيين وإعادة الحقوق المدنية للمهاجرين السياسيين، ومع ذلك، أوقفت الإصلاحات الديمقراطية بسبب الانقلابات البعثية في العراق 8 نيسان/ فبراير 1963م، وسوريا 8 أذار/ مارس 1963م[6]، كحزب

([1]) المصدر السابق، ص100-110.

([2]) المصدر السابق، ص113-115.

([3]) محسن، محمد علي سماره، (2002)، دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنية، 1933-1958، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة اليرموك، ص109.

([4]) مجموعة باحثين، (2008)، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العراق، دار الصنوبر للطباعة، ص169-172.

([5]) Robins P. (2004), A history of Jordan, Cambridge, Cambridge university press, P.108.

([6]) صاغية، حازم، (2011)، البعث السوري، تاريخ موجز، بيروت، دار الساقي، ص70.

عربي يهدف لتوحيد الأمة العربية، وأنشأ حزب البعث مجلس قيادة الثورة في دمشق، وبدأت الاستعدادات لانقلاب ضد الملكية[1].

في أذار/ مارس 1963م، تم حل حكومة وصفي التل، وفي 21 نيسان/ أبريل 1963م، عين الملك حسين الشريف حسين بن ناصر، على رأس مجلس الوزراء، الذي أعلن الطوارئ وأغلق الحدود[2]، وتم استعادة النظام، ولأول مرة تم دعم إجراءات القيادة القانونية للأردن من قبل الاتحاد السوفياتي، وفي هذا الصدد، بادر الملك لتحسين العلاقات مع موسكو، في 20 آب/ أغسطس 1963م، وأقام الأردن والاتحاد السوفيتي علاقات دبلوماسية واتفقا على فتح سفارات متبادلة[3].

في 31 تموز/ يوليو 1971م، تم إنشاء مجلس الشيوخ (البرلمان) الذي ضم ممثلين عن القبائل الأردنية[4]، وفي شباط/ فبراير 1972م أصدر البرلمان قانون مجلس الشيوخ، الذي أعطى المجلس الحق في اللجوء إلى المحاكم والهيئات الحكومية الأخرى لتلبية احتياجات المجتمع البدوي الأردني، في 18 أيلول/ سبتمبر 1973م، أصدر الملك حسين عفواً عن المدانين والمعتقلين في قضايا تتعلق بمحاولة استتباب أمن الدولة[5].

في 7 أيلول/ سبتمبر 1971م، أعلن الملك حسين عن إنشاء الاتحاد الوطني الأردني، والذي تم تغيير اسمه إلى الاتحاد الوطني العربي، وفي أذار/ مارس 1972م كان الملك ينوي إعادة تسمية المملكة الأردنية الهاشمية إلى المملكة العربية المتحدة، من أجل توحيد الشعب العربي واستبدال الأحزاب السياسية المحظورة في عام 1963م[6].

([1]) اللوباني، عيسى إبراهيم، (2011)، شخصيات وأحداث، الأردن، دار المأمون للنشر والتوزيع، ص84.

([2]) Robins P. (2004), A history of Jordan, P.110.

([3]) Kedrov V.Yu, (2015), King Hussein of Jordan, Political portraits of the leaders of the countries of the Near and Middle East, essays. M . MGIMO–University, p. 242.

([4]) التقرير النهائي، الانتخابات النيابية 2013م، بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، ص11.

([5]) الجريدة الرسمية، 1973/9/16م، عدد 1157، ص735–736.

([6]) محافظة، علي، (2011)، بريطانيا وبناء الوحدة العربية (1945–2005م)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص46.

أصبح الملك حسين رئيساً للجيش الوطني الأردني، وأصبح الأمير حسن نائباً للرئيس، ويمكن فقط للمواطنين المخلصين أن يتجندوا في الجيش الوطني الأردني، وتبين فيما بعد أن فعالية هذا الجيش كان أقل من المتوقع، وفي نيسان/ أبريل 1974م، جاء الملك بمبادرة لإعادة تنظيم الجيش الوطني الأردني وتقليل عدد أعضاء الهيئات الرئاسية[1].

في 26 أيار/ مايو 1973م عين الملك حسين زيد الرفاعي رئيساً للوزراء، ضمن خطة تنمية البلاد التي أقرتها الحكومة لعام 1976 –1980 متجاهلاً الضفة الغربية[2].

للتغلب على التداعيات الاقتصادية، تم تشكيل مجموعة من الخبراء بقيادة الأمير حسن، ففي عام 1971م تم تحويل مجلس إعادة الإعمار إلى مجلس التخطيط الوطني، فقد بدأ المجلس بوضع خطط لتطوير قطاعات الاقتصاد، وكان من نتائج التطور النمو السريع غير المسبوق للقطاع العام والديون الخارجية بقيادة الأمير حسن، استمر برنامج الأمن القومي حتى عام 1984م وأعيد تنظيمه في وزارة التخطيط، وفي عام 1972م، أنشأت الحكومة هيئة وادي الأردن، التي وضعت خطة لتطوير الوادي[3].

أتاح استقرار الوضع السياسي الداخلي لجذب الاستثمارات الخارجية إلى البلاد، وأصبحت المملكة العربية السعودية والكويت المصدر الرئيسي للمساعدات المالية للأردن، فقدمت السعودية الملايين من الدولارات سنوياً لدعم الميزانية الأردنية، وعدداً من العقود لتوريد أسلحة أمريكية إلى الأردن.

بعد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام 1975م، بدأت رؤوس الأموال من البنوك اللبنانية بالانتقال إلى البنوك الأردنية، وفي الوقت نفسه، توقف تدفق المساعدات من دول الخليج، حيث واجهت حكومة مضر بدران أزمة مالية.

([1]) الرقاد، محمد خلف، وآخرون، (2009)، التاريخ العسكري للقوات المسلحة الأردنية/الجيش العربي، (1921–2008م)، عمان، المطابع العسكرية، ص284.

([2]) الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ص189.

([3]) إدارة الإعلام والتوعية، (2007)، التقرير السنوي لعام 2007م، وزارة المياه والري، سلطة المياه، سلطة وادي الأردن، ص19.

بعد صدور سلسلة من الإصلاحات الليبرالية، أنشأ الملك حسين المجلس الاستشاري الوطني (مجلس النواب)، الذي تم تعيين أعضائه بموجب مرسوم ملكي، بعد أن حل المجلس الوطني للتنظيمات في 5 كانون الثاني/ يناير 1984م، وعلى الرغم من أنه لم يكن هيئة دستورية، إلا أن الحكومة لم تسن القوانين دون موافقة المجلس[1].

في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1979م، عين الملك حسين أحد أفراد العائلة المالكة، الشريف عبد الحميد شرف، الذي تميز بآرائه الإصلاحية الليبرالية، كرئيس للحكومة، وفي أوائل الثمانينيات، صدر قانون بشأن التأمينات الاجتماعية ومراجعة لقانون الحكم الذاتي المحلي، مما يسمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات المحلية[2].

بعد وفاة رئيس الوزراء الشريف عبد الحميد شرف، عين الملك حسين بن طلال السيد قاسم الريماوي وزيراً للزراعة عام 1979م، ومن ثم رئيساً للحكومة عام 1980م[3]، وفي آب/ أغسطس 1980م تم التوقيع على خطة للتعاون الثقافي والعلمي مع الاتحاد السوفياتي للفترة 1981-1982م[4]، وتم إدخال نظام التعليم التفضيلي للأطفال العسكريين، وفي 28 آب/ أغسطس 1980م استقال قاسم الريماوي وأصبح مضر بدران رئيساً جديداً للحكومة[5].

في 7 كانون الثاني/ يناير 1984م أصدر الملك مرسوماً بحل المجلس الاستشاري الوطني، وبموجب مرسوم آخر دعا الملك إلى جلسة طارئة للبرلمان التاسع، افتتح في 9 كانون الثاني/ يناير، وكانت القضية الرئيسية إدخال تعديلات على المادة 73 من الدستور، وبحسب النسخة الجديدة فقد سُمح

([1]) مركز البديل للدراسات والأبحاث، (2012)، مستقبل العمل النيابي في الأردن، ص58.

([2]) العناقرة، محمد محمود. بواعنة، لؤي إبراهيم، (2017)، أوراق أردنية، الأردن، دار الخليج للصحافة والنشر، ص161.

([3]) عبد الله عدوي، (2021)، سلسلة النخبة الفلسطينية (2)، تركيا، د.ن، ص219.

([4]) الحجاج، خليل إبراهيم وزملائه، (2013)، العلاقات التاريخية بين الأردن والاتحاد السوفياتي (1946-1989م)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج4، عدد 3، الجامعة الأردنية، الأردن، ص823.

([5]) عدوي، عبد الله. فارس، عوني، (2021)، سلسلة النخبة الفلسطينية (2)، تركيا، د.ن، ص209.

بالانتخابات النيابية في الدوائر التي لم تكن فيها ظروف استثنائية، كما حصل الملك على حق دعوة البرلمان للانعقاد في حالة الطوارئ. واستناداً إلى النسخة المعدلة من مادة الدستور، أعلن الملك عن انعقاد جلسة مجلس النواب اعتباراً من 16 كانون الثاني/ يناير 1984م، والتي ستُعتبر أول جلسة لمجلس النواب العاشر[1].

في عام 1985م ترأس زيد الرفاعي الحكومة مرة أخرى، وكانت نتيجة أنشطته إحياء القطاع التجاري والصناعي وتعزيز تنظيم الدولة، وتم إنشاء وزارة التموين، المسؤولة عن توفير المواد الغذائية الأساسية للسكان، وفي 1986م أنشأت الحكومة المجلس الأعلى للاستشارات الاقتصادية، كما قام المجلس بتنسيق السياسة الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي والتفاعل بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ خطط التنمية في الدولة، كما وضع تدابير لتشجيع الاستثمارات الرأسمالية وتراكمها.

بالتزامن مع استئناف عمل المجلس، صعّد الإسلاميون من نشاطهم، وفي هذا الصدد، استؤنفت الإجراءات الأمنية، وفي عام 1986م اقتحمت قوات الأمن سكن الطالبات في جامعة اليرموك، حيث اختبأ الطلاب في سكن الطالبات داخل الحرم الجامعي، مما أدى إلى قتل عدد من الطلاب والطالبات[2].

في أيلول/ سبتمبر 1987م، تم توقيع اتفاقية مع دمشق حول شروط الاستغلال المشترك لموارد اليرموك، حصلت سوريا على الحق في استخدام مياه روافد النهر على ارتفاع يتجاوز 250 متراً فوق مستوى سطح البحر، والأردن أقل من 250 متراً[3].

في 8 نيسان/ أبريل 1973م تم إدخال تعديل على الدستور، بموجبه يمكن لمجلس النواب أن ينتخب نواباً ليحلوا محل مقاعد الدوائر الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، ونتيجة لذلك تم تأجيل إجراء

([1]) مركز البديل للدراسات والأبحاث، (2012)، مستقبل العمل النيابي في الأردن، ص58.

([2]) أبو رمان، محمد. أبو هنية، حسن، (2012)، الحل الإسلامي في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ص72-73.

([3]) المشاقبة، ثروت سليمان، (2021)، فوزي الملقي ودوره في السياسة الأردنية، (1933-1962م)، ص223.

الانتخابات[1]، وهكذا بقي تمثيل الضفة الغربية في البرلمان. في 26 أيار/ مايو 1973م استحدثت وزارة جديدة للأراضي المحتلة، برئاسة طاهر المصري من نابلس.

كما ساهمت نجاح المشاريع الاقتصادية التي تحققت خلال تنفيذ خطتي الثلاث سنوات (1973-1975)[2] واثنتين من الخطط الخمسية (1976-1980 و1981-1985) في عودة الأوضاع إلى طبيعتها في البلاد، بينما التزمت الحكومة الأردنية بشكل عام بمبادئ اقتصاد السوق، فإنها أولت أهمية أيضاً لتخطيط الأعمال وتقوية القطاع العام، على أساس شركات تعدين الفوسفات، وإنشاء فرع جديد للصناعة الوطنية -إنتاج الأسمدة المعدنية[3]. تطور نظام التعليم، في عام 1980م أصبح التعليم المدرسي حتى الصف التاسع إلزامياً، كما تطورت الرعاية الصحية في البلاد[4].

في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989م أجريت انتخابات مجلس النواب، ولأول مرة منح النساء حق التصويت[5]، وفي تموز/ يوليو 1991م تم رفع الأحكام العرفية، وخلال 1992-1993م تم إلغاء قوانين الطوارئ، والتي بدورها جعلت من الممكن تقنين أنشطة الأحزاب السياسية.

في عام 1993م حل الملك مجلس الأمة من أجل إجراء انتخابات بمشاركة الأحزاب السياسية، لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية، مع زيادة الولاء لحكومة القوى الإسلامية المعتدلة، بإصدار قانون مؤقت معدل لقانون الانتخابات عام 1989م، حصل المرشحون المؤيدون للحكومة على 35 مقعداً من 80 مقعداً في مجلس النواب، والمعارضة 45 مقعداً، بما في ذلك أعضاء حركة الإخوان المسلمين، وفي عام 1993 فاز المعارضة بـــ 16 مقعداً فقط[6].

([1]) فريحات، إيمان عزمي، (2016)، مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير الأردنية المتعاقبة وتعديلاتها (1928-2011م)، دراسة تاريخية، مج43، عدد 2، الأردن، الجامعة الأردنية، ص790.

([2]) الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ص200.

([3]) المصدر السابق، ص161.

([4]) المصدر السابق، ص204.

([5]) مركز البديل للدراسات والأبحاث، (2012)، مستقبل العمل النيابي في الأردن، عمان، مركز البديل للدراسات والأبحاث، ص17.

([6]) مركز البديل للدراسات والأبحاث، (2012)، مستقبل العمل النيابي في الأردن، ص30-32.

في شباط/ فبراير 1996م تولى منصب رئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي، المعروف بكونه مؤيداً لتعزيز العلاقات مع إسرائيل، وشدد على ضرورة دمقرطة المجتمع ووعد بضمان استقلالية المحاكم ووسائل الإعلام ومحاربة الفساد والرشوة، وعلى الرغم من شعبية رئيس الوزراء الجديد، إلا أنه اندلعت الاضطرابات في جنوب البلاد في آب/أغسطس 1996م، وفي 19 أذار/مارس 1997م عين عبد السلام المجالي رئيساً جديداً للوزراء، فكانت المهمة الرئيسية للحكومة الجديدة هي تنظيم انتخابات البرلمان الأردني[1].

كان هناك خلافات بين الحكومة والمعارضة حول التشريع الانتخابي، لكنها لم تؤد إلى نتائج، وفي أيلول/سبتمبر 1997م تم إيقاف إصدار 13 صحيفة أسبوعية عن فترة الحملة الانتخابية لمدة ثلاثة أشهر، لأنها اتُهمت بعدم الامتثال لتعديلات النشر التي أدخلت في أيار/مايو[2]، ونتيجة لذلك قاطعت بعض النقابات العمالية والأحزاب السياسية الانتخابات، وارتبطت الغالبية العظمى من النواب المنتخبين بالقبائل والعشائر[3]، حيث فاز الإسلاميون الذين شاركوا في الانتخابات بمقعدين في البرلمان رغم قرار جبهة العمل الإسلامي بمقاطعتها، وفاز الحزب الوطني الدستوري، الحزب الحاكم بمقعدين، وأعيد تعيين المجالي رئيسا للوزراء[4].

في آب/أغسطس 1998م، وبسبب المرض، أصدر الملك حسين مرسوماً بنقل مسؤولية بعض الصلاحيات في قيادة البلاد، بما في ذلك تعيين الوزراء، إلى شقيقه ولي العهد الأمير الحسن، وفي 26 كانون الثاني/يناير 1999م عين الملك ابنه عبد الله بن الحسين الثاني وريثاً له[5]، فتم إجراء تعديلات

([1]) محافظة، علي، (2001)، الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن (1989–1999م)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص340.

([2]) الخلايلة، عواد سالم عواد، (2009)، السياسة الإعلامية الأردنية من خلال رؤية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للإعلام، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ص55.

([3]) مركز البديل للدراسات والأبحاث، (2012)، مستقبل العمل النيابي في الأردن، ص10.

([4]) المرجع السابق، ص45.

([5]) مركز البديل للدراسات والأبحاث، (2012)، مستقبل العمل النيابي في الأردن، ص45.

على الدستور، منذ ذلك الحين بموجب القانون، يمكن أن يصبح سليل الملك عبد الله بن الحسين، المولود لأب وأم مسلمين ملكاً.

من المهم ملاحظة مشاركة المجتمع الشركسي في السياسة الأردنية منذ ذلك الحين، مفقد شغلوا مناصب في الجيش والشرطة والخدمات الخاصة وفقاً للتقاليد؛ يتم تجنيد الشركس فقط في حرس القصر الداخلي للملك، والنسبة المئوية لموظفي الشركس في المؤسسات الإدارية للدولة عالية، وكذلك في البرلمان الأردني لهم مقعدين من أصل 60 مقعداً[1].

التغييرات الحكومية في منتصف القرن العشرين، سمح لملك الأردن بإجراء تحولات ديمقراطية، منها: حرية التعبير، وحق الاقتراع للمرأة، والحفاظ على السلطة الكاملة بفضل التدخل المؤقت للوزراء المحافظين، الذين عملوا على استقرار الوضع في البلاد بفضل الضغط على المعارضين للملك، فلم يكن من الممكن الحفاظ على الوضع السلمي في البلاد بشكل مستمر بسبب تصاعد الصراع في الشرق الأوسط عامة وداخل الأردن خاصة[2].

([1]) الحوراني، محمد عبد الكريم (2010)، إعادة إنتاج الهوية الإيثينية في المجتمع الأردني، تطبيق نظرية التشكيل، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج8، عدد3، ص452.

([2]) الحمارنة، مصطفى، (1995)، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الأردن، دار الأمين، ص62.

النتائج:

-شكلت المعاهدات الأردنية البريطانية إملاءات على دولة الأردن، ولم يكن بيد الملك خيار أخر، فقد لعبت دوراً مهماً في إنشاء المؤسسات الوطنية والاستقرار السياسي، وتثبيت حكم الأسرة الهاشمية في الحكم.

-ظهور الأحزاب السياسية في الأردن التي دعت إلى تكوين مجلس نيابي منتخب وحكومة مسؤولة أمامه؛ لأجل مناهضة المعاهدات الأردنية البريطانية التي تنقص من استقلال البلاد.

-استصدار قرار ترقية لقب أمير إلى ملك، وتغيير اسم البلاد لتصبح المملكة الأردنية الهاشمية.

-تميزت سياسة الملك الخارجية بالبعد القومي الحريص على وحدة الأمة العربية.

-حلف بغداد هو فكرة بريطانية لمنع المد السوفياتي للشرق الأوسط، ومقاومة الزحف الأمريكي الذي بدأ ينافس الاستعمار البريطاني في مناطق نفوذه في البلاد العربية.

-أدرك الملك حسين ضرورة إقامة علاقات تعاونية مع الاتحاد السوفياتي للحصول على ما يحتاجه من أجل المحافظة على أمنه القومي.

التوصيات:

-ضرورة تعزيز التعاون السياسي الفعلي بين البلاد العربية من خلال تبادل الزيارات الرسمية باتجاه تحقيق التكامل على جميع الأصعدة.

-إبراز الدور التاريخي للأردن في استضافة اللاجئين الفلسطينيين في المحافل والمناسبات.

-إجراء دراسات تقيّم إنجازات الماضي وإمكانات الحاضر واحتمالات المستقبل لسياسات الدول العربية.

-إرساء قواعد الديمقراطية في الواقع السياسي عند جميع الدول العربية.

المصادر والمراجع

الوثائق:

-الوثائق الأردنية الهاشمية، (1994)، أوراق الملك عبد الله بن الحسين، ج4، جامعة آل البيت والشركة العربية الأردنية للطباعة والنشر.

- إدارة الإعلام والتوعية، (2007)، التقرير السنوي لعام 2007م، وزارة المياه والري، سلطة المياه، سلطة وادي الأردن.

- الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، (1987)، مهنتي كملك، ترجمة: غازي غزيل، لبنان، د.ن.

- التقرير النهائي، الانتخابات النيابية 2013م، بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات.

- طلال، الحسين، (1957)، مجموعة وثائق رسمية للفترة 1953-1957م، عمان، د.ن.

- F.O. 371/115653, From Duke Amman To Shuckbura, F. o. Dated 10/11/1955.

الصحف:

- حسن، علي دنيف، (2006)، العلاقات العراقية الأردنية (1921-2003م)، صحيفة الصباح العراقية، 2006/8/26م.

- الجريدة الرسمية، 1973/9/16م، عدد 1157.

- جريدة الدستور، 1986/2/12م، عدد 6640

- جريدة الدفاع، 1955/12/21م.

- جريدة الدفاع، عدد 5276، 3 حزيران 1955م.

- جريدة الدفاع، 1956/10/20م.

-جريدة الهدى، 1956/10/21م.

- جريدة الهدى، عدد 159، تشرين الثاني 1956م.

الموسوعات:

- لجنة الموسوعة، (2021)، **الموسوعة التاريخية للقوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي**، تاريخ من البطولة والتضحيات، عمان.

الكتب العربية

- أجانين، سولويوفا، (2003)، **الأردن الحديث، إسرائيل**، معهد دراسات إسرائيل والشرق الأوسط.

- البحيري، صلاح الدين، (1994)، **الأردن دراسة جغرافية**، الأردن، لجنة تاريخ الأردن.

- جانيش، (2007)، **الشركس في الأردن، ملامح التطور التاريخي والعرقي والثقافي**، د.م، د.ن.

- الحمارنة، مصطفى، (1995)، **مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، الأردن، دار الأمين.

- خلة، كامل محمود، (1938)، **التطور السياسي لشرق الأردن**، ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع.

- أبو ديه، سعد، (2003)، **السياسة الأردنية في البيانات الوزارية، (1953-2000م)**، عمان، المؤسسة الصحفية الأردنية.

- أبو رمان، محمد. أبو هنية، حسن، (2012)، **الحل الإسلامي في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن**، الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

- الشلبي، سهيلا سليمان، (2006)، **العلاقات الأردنية البريطانية (1951-1967م)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- صاغية، حازم، (2011)، **البعث السوري، تاريخ موجز**، بيروت، دار الساقي.

- صلاح، وليد، (1992)، **من رحلة العمر مذكرات**، عمان، د.ن.

- الطراونة، محمد، (1997)، **رحلتي مع الأردن**، عمان، مطابع الدستور التجارية.

- عبيدات، ميسون منصور، (1993)، **التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة (1921-1946م)**، عمان، د.ن.

- العدروس، سيد، **الجيش العربي الهاشمي، تقويم وتحليل العمليات العسكرية، (1908-1979م)**، ترجمة: عبد العزيز المعايطة، عمان، د.ن.

- عدوي، عبد الله. فارس، عوني، (2021)، **سلسلة النخبة الفلسطينية (2)**، تركيا، د.ن

- العناقرة، محمد محمود. بواعنة، لؤي إبراهيم، (2017)، **أوراق أردنية**، الأردن، دار الخليج للصحافة والنشر.

-أبو غنيمة، هدى، (2001)، سيرة منفية من أوراق الدكتور محمد صبحي أبو غنيمة، الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- اللوباني، عيسى إبراهيم، (2011)، **شخصيات وأحداث**، الأردن، دار المأمون للنشر والتوزيع.

-لماضي، منيب، الموسى، سليمان، (1988)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، (1900-1909م)**، عمان، مكتبة المحتسب.

- مجموعة باحثين، (2008)، **سلسلة كتب مركز العراق للدراسات**، العراق، دار الصنوبر للطباعة.

- محافظة، علي، (2001)، **الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن (1989-1999م)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- محافظة، محمد، (1990)، **إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن (1921-1946م)**، عمان، دار الفرقان.

- محافظة، علي، (2011)، **بريطانيا وبناء الوحدة العربية (1945-2005م)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- مركز البديل للدراسات والأبحاث، (2012)، **مستقبل العمل النيابي في الأردن**، عمان، مركز البديل للدراسات والأبحاث.

- المشاقبة، ثروت سليمان، (2021)، **فوزي الملقي ودوره في السياسة الأردنية**، (1933-1962م)، الأردن، وزارة الثقافة الأردنية.

- مهنا، أمين، (1989)، **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**، عمان، د.ن.

- الموسى، سليمان، (1990)، **شرق الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن (1921-1946م)**، عمان، منشورات لجنة التاريخ، ص283.

- هلال، علي الدين، (1989)، **أمريكيا والوحدة العربية، (1945-1982م)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- هيكل، محمد حسنين، (1986)، **ملفات السويس**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- الهيئة المستقلة للانتخاب، (2021)، **تاريخ الحياة التشريعية والبرلمانية في مائة عام**، الأردن، مطبعة الهيئة المستقلة للانتخاب.

الكتب الأجنبية

- American University, (1980), **Washington, Jordan A country Study**, American University, Washington.

- Kedrov V.Yu, (2015), **King Hussein of Jordan, Political portraits of the leaders of the countries of the Near and Middle East**, essays. M . MGIMO-University.

- Robins P. (2004), **A history of Jordan**. – Cambridge: Cambridge university press.

الرسائل العلمية:

- جبار، عبد الأمير محسن، (1992)، **التطورات السياسية الداخلية في شرق الأردن**، رسالة ماجستير، بغداد، جامعة بغداد.

-الخلايلة، عواد سالم عواد، (2009)، **السياسة الإعلامية الأردنية من خلال رؤية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للإعلام**، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

-العكور، ايمان ناصر، (2000)، **هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية (1948-1960م)**، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة اليرموك.

- محسن، محمد علي سماره، (2002)، **دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنية، 1933-1958**، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة اليرموك.

المجلات

- الحجاج، خليل إبراهيم وزملائه، (2013)، العلاقات التاريخية بين الأردن والاتحاد السوفياتي (1946-1989م)، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج4، عدد 3، الجامعة الأردنية، الأردن.

- الحوراني، هاني، الطراونة، سليم، (1986)، هكذا سقط حلف بغداد في عمان، **مجلة الأردن الجديد**، السنة الثالثة، عدد 7.

- الحوراني، محمد عبد الكريم (2010)، إعادة إنتاج الهوية الإيثينية في المجتمع الأردني، تطبيق نظرية التشكيل، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج8، عدد3ز

- الصلاح، محمد، زيارة الأمير عبد الله لبريطانيا في شهر تشرين الأول 1922م وأثرها في مستقبل شرق الأردن، **مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، ج5.

- عمر صالح، (1441هـ)، المعاهدة الأردنية –البريطانية 1928م، دراسة تحليلية في الواقع والطموحات، **مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية**، عدد 22.

- فريحات، إيمان عزمي، (2016)، مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير الأردنية المتعاقبة وتعديلاتها (1928-2011م)، دراسة تاريخية، **مجلة الجامعة الأردنية**، مج43، عدد 2، الأردن.

- هياجنة، رائد أحمد. العمري، ثابت غازي، (2013)، المعاهدة الأردنية البريطانية 1928م، وأثرها في التطور السياسي في إمارة شرق الأردن، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، عدد 29.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية للأردن في مطلع القرنين العشرين والحادي والعشرين

ملخص الفصل الثاني بالعربية

هدفت الدراسة إلى تحديد السياسة المتبعة للأردن في سياستها الخارجية، والتعرف على المحددات الداخلية والخارجية التي تحكم السياسة الخارجية الأردنية، وبيان الأثار السياسية المترتبة على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي من خلال الاطلاع على المعلومات المتوفرة في المصادر والمراجع والصحف ومواقع الأنترنت وإخضاعها بعد ذلك للتمحيص والتحليل وصولاً إلى النتائج.

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان من بينها: الموقف الأردني يبدو وكأنه يحاول أن يجمع بين المتناقضات أو يحقق توفيقات صعبة تقترب من المستحيل، لكنه في ذلك ليس مختلفا عن سوريا ومصر، فكلاهما تحاولان صيانة علاقتهما وتطويرها مع الولايات المتحدة وتعارضان الحرب أيضا وتسعيان لتجنبها، والواضح أن الدول العربية ليس بمقدورها أن تعتمد على قدراتها الذاتية لمعالجة مشاكلها الداخلية أو الخارجية، ليصبح المجال مفتوحاً أمام الدول الغربية الاستعمارية للسيطرة على الساحة العربية.

وأوصت الدراسة على التعامل مع إسرائيل يحتاج إلى المزيد من الحزم وتكوين جبهة عربية قوية متماسكة من أجل زيادة الضغط الدولي على إسرائيل للقبول بالقرارات الدولية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الأردن، القرن العشرين والحادي والعشرين.

ملخص الفصل الثاني بالإنجليزية

The study aimed at defining the policy followed by Jordan in its foreign policy, identifying the internal and external determinants that govern Jordanian foreign policy, and clarifying the political implications of the Jordanian–Israeli peace treaty.

The study used the historical–analytical method by looking at the information available in the sources, references, newspapers, and internet sites, and subjecting it to scrutiny and analysis to reach the results.

The study reached a number of conclusions, including: The Jordanian position seems to be trying to combine contradictions or achieve difficult, near–impossible compromises, but in this it is not different from Syria and Egypt, both of which are trying to maintain and develop their relationship with the United States and also oppose the war and seek to avoid it, It is clear that the Arab countries cannot rely on their own capabilities to deal with their internal or external problems, so that the field becomes open for Western colonial countries to control the Arab arena.

The study recommended that dealing with Israel needs more firmness and the formation of a strong and coherent Arab front in order to increase international pressure on Israel to accept international resolutions.

Keywords: foreign policy, Jordan, the twentieth and twenty–first centuries.

مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة في تحديد مدى أهمية السياسة الخارجية للأردن، وخاصة بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فقد شهدت العلاقة الأردنية الأوروبية تراجعاً ملموساً نتيجة موقف الأردن من حرب الخليج الثانية، رغم الدور الكبير الذي لعبه الملك حسين في تقريب وجهات النظر الإقليمية والدولية تجاه عملية السلام، وكذلك حرص الملك عبد الله على تفعيل المسار السياسي الأردني لتحقيق أهدافه الوطنية مع المحافظة على السياسة الخارجية الأردنية.

وحتى يتسنى للباحث فهم حقيقة السياسة الخارجية للأردن، فإن مشكلة الدراسة تكمن في احتكار الملوك للسياسة الخارجية، فهو الذي يدير السياسة الخارجية لوحده، ولا يوجد دور لمجلس النواب، ووزير الخارجية مجرد ناقل للرسائل.

أسئلة الدراسة

سنحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

1-ما هي السياسة المتبعة للأردن في السياسة الخارجية في ظل مشروع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية؟

2-ما هي المحددات الداخلية والخارجية التي تحكم السياسة الخارجية الأردنية؟

3-ما هي الأثار السياسية المترتبة على عقد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية؟

4-ما هي طبيعة العلاقات الأردنية العراقية والأردنية الفلسطينية؟

5-ما هي طبيعة العلاقات الأردنية الأوروبية والأردنية الإسرائيلية؟

أهداف الدراسة

1-تحديد السياسة المتبعة للأردن في سياستها الخارجية.

2-التعرف على المحددات الداخلية والخارجية التي تحكم السياسة الخارجية الأردنية.

3-بيان الأثار السياسية المترتبة على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

4-توضيح طبيعة العلاقات الأردنية مع جيرانها العراق وفلسطين.

5-معرفة طبيعة العلاقات الأردنية الأوروبية وتحديداً مع إسرائيل.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تركز على المشاريع الإسرائيلية الأردنية القائمة على أساس إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، فهي تبحث أثر معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على علاقة الأردن الدولية الخارجية، حيث أثرت هذه المعاهدة على العلاقات السياسية والاقتصادية مع اتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أثر الاحتلال الأمريكي للعراق على العلاقات العراقية الأردنية، الذي شكل تحولاً جديداً في المنطقة، وتباين ردود الفعل للدول المجاورة للعراق، الذي انعكس على آلية التعامل مع الأزمة بالطريقة التي تناسبها.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في الدراسة المنهج التاريخي التحليلي من خلال الاطلاع على المعلومات المتوفرة في المصادر والمراجع والصحف ومواقع الأنترنت وإخضاعها بعد ذلك للتمحيص والتحليل وصولاً إلى النتائج.

حدود الدراسة

الحد الزماني: تبدأ الدراسة من حيث الفترة الزمنية من سنة 1986م وهي السنة التي توصل الملك حسين إلى اتفاق ضمني لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وهي مرحلة هامة في تاريخ القضية الفلسطينية، وتنتهي الدراسة سنة 2007م بإنشاء مجلس العمال الروسي الأردني، لتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية للشركات الأردنية.

الحد المكاني: تقتصر الدراسة على الأراضي الأردنية.

الحد الموضوعي: السياسة الخارجية للأردن في سبيل الوصول إلى أردن آمن مستقل سياسياً واقتصادياً.

الدراسات السابقة

1-دراسة كلينتون (Clinton)، 1994م، بعنوان الاعتراف بمبادرة السلام في الشرق الأوسط، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على توقيع معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية 1994م في الكنيست الإسرائيل، حيث أثنى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على جهود الرئيس الإسرائيلي إسحاق رابين ووزير الخارجية شمعون بيرس في دعم السلام في الشرق الأوسط من خلال توقيع معاهدة وادي عربة في الأردن، كما تناولت الدراسة رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية رئيساً وحكومةً وشعباً على توقيع المعاهدة، كما تضمنت الدراسة كلمة الرئيس الأمريكي الترحيبية، وأوصت الدراسة بضرورة توقيع معاهدات السلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى.

2-دراسة إيسنبرغ (Eisenberg)، (2003م)، بعنوان: معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية: أشكال التفاوض ومشاكل التنفيذ، حيث هدفت الدراسة تحديد أهمية المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية باعتبارها الخطوة الواعدة لتبني التفاوض بالقرارات المنبثقة عن مؤتمر السلام العربي-الإسرائيلي في مدريد،

وأظهرت نتائج الدراسة النواحي الإيجابية التي تضمنتها المعاهدة من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وكذلك استحواذ المعاهدة بدعم إسرائيلي شعبي كبير، وأوصت الدراسة بضرورة أن تحذو الدول العربية حذو الأردن في بناء علاقات طيبة مع إسرائيل.

3-دراسة الجمعية العلمية الملكية (2005م)، بعنوان الحالة العراقية وأثرها على الاقتصاد الأردني، حاولت الدراسة إلقاء الضوء على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الأردن والعراق والدور الذي لعبه الأردن لدعم الشعب العراقي، وتوصلت الدراسة إلى أن الأمور التي نتجت عن الأزمة العراقية وتكثيف الجالية العراقية في الأردن، مما شكل ضغطاً على المؤسسات الأردنية ذات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية.

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أنها تناولت الأفكار والمشاريع الإسرائيلية، وركزت على جهود قادة الأردن في سبيل التوصل إلى إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وهذه الدراسات بذلت جهداً **كبيراً في تتبع مسار الساسة الخارجية الأردنية، وأسهمت إسهاماً كبيراً في إثراء المكتبة العربية في هذا الموضوع المهم.**

المقدمة

من البداهة القول إن السياسة الخارجية لأي دولة هي تعبير عن إرادة هذا البلد وقيادته السياسية، وهي نتاج العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد التوجه السياسي في العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية وقراراتها ووفق الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة.

والأردن، شأنه شأن دول المنطقة، تأثر على الدوام بمحيطه الجيوسياسي وبعلاقاته الدولية فضلا عن العوامل والتأثيرات الناجمة عن وضعه الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية والمساعدات الخارجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية وتداعيات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الأردني اجتماعياً وسياسياً، كما شكلت المشاريع الصهيونية ومخاطرها واستمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحديا كبيرا أمام القيادة السياسية.

ونحن بصدد سياسة الأردن الخارجية، لا بد من تأمل العلاقات العربية–العربية وإرهاصاتها وسياسة المحاور، إضافة إلى ذلك، مواقف وسياسات الدول الكبرى والأطراف المتحالفة بشأن المنطقة ومستقبلها، هذه العوامل شكلت محددات لسياسات الأردن الخارجية وألقت بظلالها وتأثيراتها المختلفة على صنع القرار وهو ما يؤكد حاجة الأردن المستمرة إلى تحقيق التوازن في شبكة علاقاته الخارجية عربيا وإقليميا ودوليا بهدف تحقيق استقراره السياسي، وهو ما لم يكن غائبا عن استراتيجية ورؤية قادة الأردن الذين سعوا من أجل تعزيز علاقات الأردن السياسية والاقتصادية مع دول العالم.

المبحث الأول: السياسة الخارجية في عهد الملك حسين بن طلال

توصل الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيريز (Perez) في صيف عام 1986م إلى اتفاق ضمني، كان بموجبه الإدارة المشتركة في الأراضي الفلسطينية كأحد خيارات التسوية النهائية للصراع[1]، وبنفس العام طورت الأردن خطة تنمية خمسية بقيمة 6 مليارات دولار للضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت هذه أول مبادرة أردنية كبرى للتعافي الاقتصادي منذ عام 1967م لتقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي[2].

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية، التي رأت في هذه الخطة تقويض لمواقفها، والتعدي على دورها القيادي في تمثيل مصالح الفلسطينيين، ورفض قرار 242 الذي يقر وجود إسرائيل في فلسطين، لذلك باءت إجراءات الحكومتين الأردنية والإسرائيلية بالفشل[3]، وأصرت الدول العربية النفطية، التي مولت تنمية الأراضي الفلسطينية، على أن صرف الأموال يتم من خلال آلية ثنائية أردنية فلسطينية، أي بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية[4].

انتهت المباحثات الأردنية–الإسرائيلية في كانون الثاني/يناير–نيسان/فبرير 1987م بإعلان الطرفين عن استعدادهما لعقد مؤتمر دولي بمشاركة الاتحاد السوفياتي، يؤدي إلى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والوفد الأردني الفلسطيني، يمكن للبلدان والمنظمات التي تعترف بقراري مجلس الأمن الدولي رقم 242

([1]) جريدة الشرق الأوسط، **الملك حسين اجتمع سراً في لندن وصاغا اتفاقية**، 14 سبتمبر 2021، رقم العدد 1563، تاريخ الزيارة 2022/8/22م.

https://aawsat.com/home/article/3187806/

([2]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، إسرائيل، معهد دراسات إسرائيل والشرق الأوسط، ص114.

([3]) القبس، **القبس تنشر الوثائق السرية للحكومة البريطانية (3)**، تاريخ الزيارة 2022/8/22م.

https://www.alqabas.com/article/145462

([4]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، إسرائيل، معهد دراسات إسرائيل والشرق الأوسط، ص114.

و338 والمستعدة لإدانة الإرهاب أن تنضم أيضاً إلى مفاوضات السلام، هذه المبادرة أيضاً تم قمعها بسبب موقف الليكود المتصلب[1].

قامت شاحنة إسرائيلية في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1987م بسحق سيارة تقل 4 فلسطينيين من مخيم جباليا في غزة[2]، وفي اليوم التالي اندلعت مظاهرات فلسطينية حاشدة رافقتها اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية، وهكذا بدأت انتفاضة غير مسلحة لسكان الأراضي المحتلة سميت الانتفاضة، وسرعان ما امتدت هذه الحركة إلى الضفة الغربية والأحياء العربية في القدس[3].

كانت نتيجة الانتفاضة تغييراً في النظرة إلى المشكلة الفلسطينية في إسرائيل والعالم، أصبحت الحاجة إلى تسوية سياسية واضحة، وانتشرت فكرة ملاءمة المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين[4]، في الوقت نفسه، كانت هناك مؤشرات على تطرف الجالية الفلسطينية داخل الأردن، ومشاركتها في أحداث الضفة الغربية[5]، وفي هذا الصدد، اتخذ الملك حسين قراراً بقطع العلاقات الرسمية مع الضفة الغربية وإتاحة فرصة لحل مشكلة تقرير المصير للفلسطينيين من قبل الفلسطينيين أنفسهم[6].

ألغى الأردن في 28 تموز/ يوليو 1988م خطة التنمية الاقتصادية الخمسية في الضفة الغربية[7]، وفي 30 تموز/يوليو حل الملك عبد الله مجلس النواب، الذي كان يتألف رسمياً من عدد متساوٍ من نواب الضفة الشرقية والغربية[8].

([1]) مدونة الأردن، **أسد الأردن، قصة ملك 7-13**، تاريخ الزيارة 2022/8/21م
https://jormulti.blogspot.com/2011/03/7-13.html

([2]) الحمد، جواد، (1997)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص406.

([3]) شاليف، آرييه، (1990)، الانتفاضة، الخصائص والدوافع والانعكاسات، تل أبيب، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص43.

([4]) العيسه، محمد، (1991)، **السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط**، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 2019-220، ص192.

([5]) أيهود، إيعاري، (1990)، **انتفاضة**، ترجمة: ديفيد سجيف، القدس، دار شوكل للنشر، ص321.

([6]) كايلا، إنش غنطوس. لوري، ل. إلير، (د.ت)، **حملة إنهاء حالات انعدام الجنسية في الأردن**، بوسطن، كلية الحقوق بجامعة بوسطن، ص71.

([7]) جريدة الدستور، عمان، 29 تموز 1988م.

([8]) النمري، جميل، وزملاءه، (2012)، **مستقبل العمل البرلماني في الأردن**، عمان، مركز البديل للدراسات والأبحاث، ص58.

أصدر الملك حسين في 31 تموز/ يوليو 1988م بياناً أعلن فيه إنهاء العلاقات الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية[1]، مع الاحتفاظ بوصاية المقدسات الإسلامية الموجودة في القدس الشرقية، مع االلتزام بدفع رواتب أكثر من 18 ألف موظف في وزارة الأوقاف ووزارة التربية والتعليم، وفي الوقت نفسه، لم يتم نقل مسؤولية الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى منظمة التحرير الفلسطينية[2].

قام الملك حسين في 6 آب/ أغسطس 1988م بتصفية وزارة الأراضي المحتلة واللجنة العليا للضفة الغربية، وهما الهيئتان اللتان تم إنشاؤهما عام 1980م لصياغة السياسات الإدارية والاجتماعية والمالية في الضفة الغربية، وفي 20 آب/ أغسطس أصدر رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي أمراً إلى وزارة الداخلية بإحصاء المواطنين المقيمين في الضفة الغربية قبل 31 تموز/ يوليو 1988م وخارج الأردن، لمنحهم جوازات سفر مؤقتة لمدة سنتين[3].

تقدم الأردن في كانون الثاني/ يناير 1989م بطلب إلى صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة ديونه الخارجية، وقد أوصى صندوق النقد الدولي الحكومة الأردنية بإدخال أنظمة تقشف تشمل تخفيضات في الواردات والإنفاق الحكومي[4].

طلبت عمان عام 1989م مساعدة مالية من الدول العربية، وافقت دول مجلس التعاون الخليجي العربي على إيداع 500 مليون دولار في البنوك الأردنية لدعم الدينار الأردني، وكذلك تقديم 300 مليون دولار من خلال الصندوق العربي للاقتصاد الاجتماعي[5].

([1]) أيهود، إيعاري، (1990)، **انتفاضة**، ص523.

([2]) البرغوثي، عبد الرحمن عوض عبد الرحمن، (2008)، **قرار فك العلاقة القانونية والإدارية والمالية الأردنية مع الضفة الغربية**، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، ص70.

([3]) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، **حسين الأردني**، تاريخ الزيارة 2022/8/23م
https://upwikiar.top/wiki/Hussein_of_Jordan#Disengagement_from_West_Bank

([4]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، ص116.

([5]) العموش، بسام علي، (2008)، **محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمون في الأردن**، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص127.

عقد اجتماع طارئ لرؤساء الدول العربية في بغداد يومي 28 و30 أيار/ مايو 1990م، نوقش خلاله موضوع المساعدة الاقتصادية العاجلة للأردن، قررت بغداد تقديم مساعدة مالية للأردن، لكن هذه المساعدة لم تنفذ بسبب بالغزو العراقي للكويت في 2 آب/ أغسطس 1990م[1].

أثرت المرحلة الجديدة في الشرق الأوسط على مصالح الأردن، مما أتاح تبني منظمة التحرير الفلسطينية لقراري مجلس الأمن 242 و338 وعقد مؤتمر سلام، بالاتفاق مع الأردن، وفي الوقت نفسه، فضلت الولايات المتحدة وإسرائيل المفاوضات المباشرة، مما يعني بالنسبة للأردن استحالة المشاركة في مباحثات نقاط التسوية في الشرق الأوسط، الأمر الذي بدوره حرم الأردن من فرصة الدفاع عن مصالحه في المنطقة[2].

كان غزو العراق للكويت في 2 آب/ أغسطس 1990م بمثابة تغيير في حياة الأردن، وفي إطار التعاون بين العراق والأردن، حيث كان يأمل الأخير في الحصول على مساعدات مالية لتحسين اقتصاده.

منذ الأيام الأولى للأزمة، شارك الملك حسين في العمل على تسويتها داخل جامعة الدول العربية، وفي هذه المرحلة، تمت صياغة موقف عمان على النحو التالي: لا يمكن تغيير استقلال وسيادة ووحدة أراضي الكويت، يجب على العراق سحب قواته عبر حدود الدولة المعترف بها، ويجب إجراء مفاوضات لحل الصراع[3].

لقد أجبر تدويل الصراع وتورط الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو عمان على تعديل نهجها، وعارض الملك حسين بن طلال العملية العسكرية واسعة النطاق للتحالف المناهض للعراق، معتبراً أنها

([1]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، ص117.

([2]) المدفعي، مديحة، (1993)، **الأردن وحرب السلام**، ترجمة: رشيد أبو نيدا، عمان، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع، ص300.

([3]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، ص119.

"مدمرة" من حيث حل الصراع العراقي الكويتي وتداعياته، وفي هذا الصدد، كان يعتبر الأردن دولة تدعم العراق[1].

ومع ذلك، أعلن الملك حسين استعداده للمشاركة في مؤتمر حول التسوية السلمية للأزمة، فتم عقد المؤتمر في الفترة من 30 تشرين الأول/ أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991م في مدريد، فلم يؤد المؤتمر ولا استمرار المحادثات في موسكو وواشنطن إلى نتائج ملموسة[2].

بحجة تطبيق العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق، فرضت البحرية الأمريكية بالفعل حصاراً على العقبة[3]، ولكن إخفاق الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في دعم الكويت أدى بالكويت بطرد حوالي 250 ألف أردني وفلسطيني[4]، واستدعت الكويت والسعودية سفرائها من الأردن، ونصحت مواطني الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية بالامتناع عن زيارة الأردن لأسباب أمنية.

عين الملك حسين في أيار/ مايو 1993م رئيس الوفد الأردني لمحادثات السلام مع إسرائيل، عبد السلام المجالي، كرئيس للوزراء، مشيراً إلى اهتمام الأردن بالتوصل إلى اتفاقيات سلام مع إسرائيل[5].

توجت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية بنجاح كبير عام 1993م، حيث تمكنا من الاتفاق على معظم القضايا الخلافية، وفي هذا الصدد، توقع الملك حسين أن تغير الولايات المتحدة نهج تفتيش السفن المتجهة

([1]) سكوت، لاسنسكي، (2006)، **الأردن والعراق بين التعاون والأزمة**، تقرير خاص رقم 178، معهد السلام الأمريكي.
www.usip.org

([2]) جاد، عماد، (1981)، **السياسة الخارجية المصرية في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد 89، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص96.

([3]) مقاتل من الصحراء، **تطور الأوضاع السياسية في ضوء تصاعد الأزمة بدءاً من 11 أغسطس 1990م**، تاريخ الزيارة 2022/8/25م
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/19/sec04.doc_cvt.htm

([4]) بلا جنسية من جديد، (2010)، **الأردنيون من أصل فلسطيني المحرومون من الجنسية**، تاريخ الزيارة 2022/8/25م
https://www.hrw.org/ar/report/2010/02/01/256028

([5]) محافظة، علي، (2020)، **القضية الفلسطينية في خطابات الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية 1952-1999م**، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص176.

إلى العقبة، وعندما لم يحدث ذلك أعلن الملك رفضه الاستمرار في المشاركة في عملية السلام إذا لم يتم حل مسألة الحصار، لذلك وافقت إدارة كلينتون على استبدال عمليات الاعتراض البحري للسفن بعمليات التفتيش البري، والتي تم نشرها في ميناء العقبة في آب/ أغسطس 1994م[1].

بعد استئناف المفاوضات، بدأ العمل على المشاكل المتبقية، بحلول أيار/ مايو 1993م تم تحديد مجموعة القضايا التي كان من المفترض أن تتناولها معاهدة السلام بشكل نهائي، اعتباراً من 7 حزيران/ يونيو 1993م، حيث تم الوصول إلى جدول أعمال مشترك يرضي جميع الأطراف مستمد من القرارات الشرعية لمجلس الأمن.

أجريت مفاوضات سرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 19 آب/ أغسطس 1993م في أوسلو برعاية النرويج، كانت نتيجة للمفاوضات، وضع إعلان مبادئ حدد درجة الحكم الذاتي الفلسطيني[2]، واعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني[3]، بدورها، تعهدت منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و338 والتزمت بحل النزاع سلمياً[4].

وعلى الرغم من تحذير الملك حسين من المفاوضات، إلا أنه وافق على إقرار الإعلان الذي جاء نتيجة المفاوضات في النرويج، ونص على نقل غزة وأريحا إلى الفلسطينيين، وتأجيل القضايا الجوهرية مثل الحدود والقدس واللاجئين والاستيطان والمياه إلى مفاوضات الحل النهائي[5].

وقع رئيس الوفد الأردني فايز الطراونة مع الجانب الإسرائيلي في 14 أيلول/ سبتمبر 1993م على

([1]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، ص122.

([2]) أبو علية، عبد الفتاح. النتشة، رفيق، (1999)، **المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين**، الرياض، د.ن، ص487-488.

([3]) أبو كريم، منصور أحمد، (2018)، **العضوية الكاملة لدولة فلسطين بالأمم المتحدة في إطار قرار الاتحاد من أجل السلم**، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد 2، ص200.

([4]) **المرجع السابق**، ص682.

([5]) الشنباري، سفيان أحمد محمود، (2018)، **مدى التزام الأمم المتحدة تجاه تطبيق حل الدولتين لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد 2، ص200.

الأجندة المشتركة، وهي وثيقة تحدد القضايا الرئيسية للتسوية الثنائية[1].

عقد في واشنطن في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1993م بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (Clinton)، الاجتماع الأردني الإسرائيلي الأول على مستوى الأشخاص الثاني –ولي العهد الأردني الأمير حسن ووزير الخارجية الإسرائيلي بيريز (Perez)[2]، وأعلنت عن تشكيل اللجنة الاقتصادية الثلاثية الأمريكية – الأردنية – الإسرائيلية لتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة[3].

خلال الاجتماع الذي عقد في واشنطن، في 6–7 حزيران/ يونيو 1994م، اتفق الوفدان الإسرائيلي والأردني على وضع مخطط لتقسيم المياه في حوض الأردن[4]، وتم إنشاء لجنة دعم تنمية وادي الأردن، التي أخذت على عاتقها قضايا إنشاء وتنفيذ وتمويل المشاريع المشتركة في المنطقة المحددة، حيث وافق الطرفان على المفهوم المعد للتنمية المتكاملة لمنطقة وادي الأردن[5].

تم التوقيع على اتفاقية ثلاثية في 13 أيلول/ سبتمبر 1994م لتطوير وادي الأردن، كان جوهر هذه الاتفاقية هو تهيئة الظروف لتنفيذ مشاريع واسعة النطاق تتجاوز قوة الدول الفردية، من خلال جذب الأموال من كبار المستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية وتكديس بعض الموارد المالية في المنطقة نفسها[6].

([1]) عبد الراشد، باسل محمد، (2018)، **معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية لعام 1994م**، دراسة دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط، ص52.

([2]) عبد الله، عبد الله أحمد حسن، (2020)، **معاهدة وادي عربة، جذور وآفاق**، جامعة فيلادلفيا الأردن، مجلة مدارات تاريخية، مجلد 2، العدد 5، ص104–111.

([3]) مركز دراسات الوحدة العربية، **يوميات ووثائق**، تاريخ الزيارة 2022/8/26م
https://archive.org/stream/1994_20210114/

([4]) المناصير، عطا فهد عبد الرحمن، (2012)، **الأمن المائي الأردني: التحديات والأخطار**، سالة ماجستير، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، ص93.

([5]) **وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 5، العدد 20، ص4.

([6]) الهنداوي، أحمد ذوقان، (2021)، **اتفاقية الإسلام الأردنية الإسرائيلية (اتفاقية وادي عربة) ما لها ... وما عليها**، تاريخ الزيارة 2022/8/26م.
https://maqar.com/archives/492139

مشروع مماثل، هو بناء قناة من خليج العقبة إلى البحر الميت، بحجة تحسين بيئة البحر الميت بشكل كبير، من ناحية أخرى، لضمان التوليد الكهرباء باستخدام فرق الارتفاع بين الخزانين، وإنشاء مجمعات لتحلية المياه على أساس الطاقة المستلمة، قادرة على إنتاج الملايين من الأمتار المكعبة من المياه العذبة سنوياً[1].

عقد اجتماع في تشرين الأول/ أكتوبر 1993م لممثلي إسرائيل والأردن في واشنطن، في هذا الاجتماع، تم تشكيل لجنة ثنائية للحدود والأمن والمياه والبيئة، بالإضافة إلى 4 لجان فرعية في كل من المناطق المذكورة أعلاه[2].

عقدت في 18 تموز/ يوليو 1994م محادثات سلام أردنية-إسرائيلية مباشرة في منطقة وادي عربة الحدودية، وبعد ذلك بيومين، في 20 تموز/ يوليو، عُقد اجتماع دوري للجنة الثلاثية، حضره وزير الخارجية الإسرائيلي بيريز (Perez)، وكانت هذه الزيارة الأولى لمسؤول إسرائيلي من هذا المستوى إلى الأردن[3].

بعد مفاوضات بين الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين (Yitzhak Rabin) في 25 تموز/ يوليو 1994م، تم التوقيع على إعلان واشنطن في الولايات المتحدة لإنهاء حالة الحرب، وعزز الطرفان في الإعلان المبادئ التي تم وضعها في اجتماعات اللجنة بهدف تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل، لأجل ذلك قامت الولايات المتحدة بشطب جزء من الديون المترتبة على الأردن[4].

([1]) مشروع قناة البحرين الأحمر-الميت، تاريخ الزيارة 2022/8/26م
/https://www.ecomena.org/red-dead-sea-ar

([2]) المصالحة، محمد، (2005)، **الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية: من واشنطن إلى وادي عربة**، عمان، مركز الدراسات البرلمانية، ص127.

([3]) عبد الراشد، باسل محمد، (2018)، **معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية لعام 1994م**، ص105.

([4]) اللجنة الإعلامية الأردنية، (1994)، **معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل**، 26 تشرين الأول، ص11.

قامت إسرائيل في أوائل آب/ أغسطس 1994م كبادرة حسن نية، بإلقاء 4 ملايين متر مكعب من المياه من بحيرة طبريا إلى نهر الأردن لتلبية احتياجات الزراعة الأردنية في وادي الأردن، والتي أعلنت عنها الأردن قبل بدء المرحلة التالية من المفاوضات الأردنية الإسرائيلية، والتي جرت على أراضي فلسطين المحتلة عام 1948م في 9-18 آب 1994م، حيث أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في تشرين الثاني 1994م[1].

ولم تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بالملك حسين بصفته حامي المقدسات الإسلامية في القدس، وقالت: إنها المسؤولة عن جميع المؤسسات والمقدسات الإسلامية في القدس الشرقية وقطاع غزة والضفة الغربية، وكان الملك حسين على استعداد لقبول ذلك كحل وسط، في حين وافق الفلسطينيون على الاعتراف بمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وأكد الأردن دعمه للحكم الذاتي الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة عاصمتها القدس.

عمل الملك حسين ما بين 1992م-1994م على ترميم قبة الصخرة، فتم تجهيز القبة بالنحاس المذهب، بما يعادل 1500 صفيحة نحاس مذهب، وحوالي 100 كيلو جرام من الذهب وبكلفة 6.5 مليون دولار، بشكل عام تم إنفاق حوالي 8 ملايين دولار على العمل[2].

نصت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعة في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994م في المادة 9 "الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية"، تعهدت إسرائيل باحترام الدور الخاص الحالي للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، والقيام بهذا الدور التاريخي الأردني في مفاوضات الوضع النهائي، وتعزيز حوار الأديان الثلاثة بهدف حرية العبادة والتسامح والسلام[3].

وفي 11 كانون الأول/ ديسمبر 1994م تم افتتاح سفارة أردنية في تل أبيب وسفارة إسرائيلية في

([1]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، ص124.

([2]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، ص125.

([3]) **وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، ص5.

عمان[1]، وعين الملك حسين مروان المعشر، داعم السلام ومشارك نشط في عملية التفاوض، والرئيس السابق لمكتب الإعلام الأردني في الولايات المتحدة، كسفير أول لدى إسرائيل[2].

نصت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في المادة 3 "الحدود الدولية" تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب، من دون المساس بوضع أية أرض دخلت تحت الحكم العسكري الإسرائيلي سنة 1967م، ولا يجوز اختراق المياه الإقليمية والمجال الجوي لكل منهما، وسيتم ترسيم الحدود في فترة لا تزيد عن 9 شهور بعد توقيع المعاهدة، وفي حالة حدوث تغيراً طبيعياً في مجرى النهر فإن الحدود تتبع المجرى الجديد للنهر، أما في حالة حدوث تغيرات أخرى فإن الحدود لا تتأثر إلا إذا اتفق الطرفان على ذلك، وسيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية، والدخول في مفاوضات للوصول إلى اتفاق حول الحدود البحرية في خليج العقبة[3].

دخلت الاتفاقيات الخاصة حيز التنفيذ بالنسبة لمناطق الباقورة (نهاريم) والغامر (تسوفار)، والتي أصبحت تحت السيادة الأردنية، ولكن احتفظ فيها الإسرائيليون بالحق في مواصلة الزراعة فيها ولفترة محدودة[4].

كذلك وقعت الأردن وإسرائيل في أوائل أيلول/ سبتمبر 1995م اتفاقية حماية البيئة التي وضعت معايير بيئية موحدة، ألزم الاتفاق الطرفين بالإبلاغ بانتظام عن المعلومات المتعلقة بالمرافق الصناعية التي قد تكون خطرة على البيئة الواقعة في منطقة الحدود المشتركة[5]، وقدمت إسرائيل في نهاية أيلول/

([1]) محافظة، علي، (2001)، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، 1989-1999م**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص294-296.

([2]) الشرعان، محمود، (2020)، الجزيرة نت، أول **سفير أردني بإسرائيل للجزيرة نت: قبول خطة السلام انتحار سياسي ولا مؤشرات على انتفاضة فلسطينية جديدة**، تاريخ الزيارة 2022/8/27م
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/1/

([3]) **وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، ص2.

([4]) عبد الراشد، باسل محمد، (2018)، **معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية لعام 1994م**، ص57.

([5]) خليفي، عائشة، (2019)، **الصراع العربي الإسرائيلي على المياه، نهر الأردن أنموذجاً 1948-2013م**، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص73.

سبتمبر مساعدة للأردن في إزالة تداعيات الحادث الذي وقع في ميناء العقبة، والذي أدى إلى تسريب نحو 100 طن من النفط في خليج العقبة[1].

كما تم إبرام اتفاقيات الزراعة والتجارة في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 1995م بين الأردن وإسرائيل[2].

هرب صهر الرئيس الراحل صدام حسين في آب/ أغسطس 1995م حسين كامل وصدام المجيد إلى الأردن، وكانوا يعتزمون تغيير النظام في العراق، وربما كان هدفهم النهائي هو الوصول إلى الغرب، لكنهم لم يتمكنوا من الذهاب أبعد من الأردن، وقد أدت إقامتهم وظهورهم العلني في الأردن إلى تدهور كبير في العلاقات الأردنية العراقية[3].

ولكن كان للجوء حسين كامل وشقيقه صدام كامل بداية لتخلي الأردن عن سياسته المتوازنة نحو العراق، فقد منح الملك حسين حق اللجوء لحسين كامل، وسمح له بعقد مؤتمر صحفي في 12 آب/ أغسطس 1995م في قصره الملكي[4]، وبعد أسابيع على إقامة حسين كامل وشقيقه صدام اكتشفت الحكومة الأردنية أنه أصبح عبئاً ثقيلاً عليها ومصدر مضايقة لها، فقد أثار وجوده في عمان معارضة داخلية للحكومة واستياءً شعبياً عاماً، مثلما أثار نقد الملك حسين لنظام صدام حسين الديكتاتوري، ودعوته غير المباشرة إلى تغييره تذمراً شعبياً أيضاً[5].

حكم في أواخر عام 1997م على خمسة أردنيين بالإعدام في العراق، بتهمة تهريب قطع غيار للسيارات، وقد تجاهلت العراق التقارير الواردة من عمان في هذه القضية، فقامت عمان بطرد سبعة

([1]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، ص127.

([2]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، ص127.

([3]) خماس، عدي أسعد، (2011)، **الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية–الأردنية**، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط، ص15.

([4]) جريدة الدستور، 13 أب 1995م.

([5]) جريدة الحياة اللبنانية، 18 أيلول 1995م.

دبلوماسيين عراقيين واستدعت القائم بالأعمال الأردني من بغداد[1].

وقع هجوم في 3 كانون الثاني/ يناير 1998م في عمان على الملحق التجاري العراقي[2]، وبعد أسبوعين اغتيل القائم بالأعمال العراقي في الأردن[3]، وعلى أثر ذلك، وفي 8 كانون الثاني/ يناير 1998م عقد اجتماع لوزيري الداخلية الأردني والعراقي في عمان، لمناقشة آفاق تعزيز العلاقات بين البلدين[4].

كما تم توقيع اتفاقية جديدة في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1997م بين الأردن والعراق لتزويد الأردن بالنفط[5]، وفي شباط/ فبراير 1998م تم توقيع بروتوكول تجاري جديد بين الأردن والعراق، وحافظ على حجم التداول السنوي بمبلغ 255 مليون دولار[6].

أثناء حكم عبد الكريم الكباريتي في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1996م تم التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل لفتح بعثات قنصلية في العقبة وإيلات، وبعد وصول كتلة الليكود إلى السلطة في إسرائيل، تدهورت العلاقات بين إسرائيل والأردن بشكل ملحوظ، ففي عام 1996م تم فتح نفق تحت الحرم القدسي، فلم يحذر الملك حسين، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أثناء زيارته لعمان في 5 آب/ أغسطس 1996م، وفي هذا الصدد، ألغى ولي العهد الأمير حسن زيارته لإسرائيل التي كانت مقررة في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1996م[7].

([1]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، ص127.

([2]) سكوت، لاسنسكي، (2006)، **الأردن والعراق بين التعاون والأزمة**، تقرير خاص رقم 178، معهد السلام الأمريكي. www.usip.org

([3]) البيان، **الأردن يرصد مكافآت مالية ويرحب بالتعاون مع بغداد**، تاريخ الزيارة 2022/8/28م https://www.albayan.ae/last-page/1998-01-20-1.1007205

([4]) النوافلة، محمد سالم، (2007)، **أثر معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية مع الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير، عمان، جامعة مؤتة، ص2.

([5]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، ص136.

([6]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، ص137.

([7]) أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، ص135.

تمت تسوية قضية المياه في عام 1997م بشكل نهائي، وفي 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997م تم توقيع اتفاقية بين الأردن والاتحاد الأوروبي، تنص على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والأردن لتوسيع التعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي، حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 أيار/ مايو 2022م[1].

([1]) النوافلة، محمد سالم، (2007)، **أثر معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية مع الاتحاد الأوروبي**، ص308.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين

أظهر الملك عبد الله الثاني نفسه في بداية عهده، سيكون خليفة سياسة والده، ومحافظاً على العلاقات مع الدول العربية، فقد شارك في مناقشة قضايا التسوية في الشرق الأوسط، واتفق مع الدول الغربية على إعادة هيكلة الديون الخارجية للأردن[1].

تمت الزيارة الرسمية الأولى لعبد الله الثاني إلى روسيا في 26 آب/ أغسطس 2002م، وخلال الزيارة التي استغرقت يوماً واحداً، تم بحث سبل الحد من المواجهة العربية الإسرائيلية، توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول[2].

كثفت القيادة الأردنية عام 2000م جهودها لتوسيع التعاون الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والهند والصين واليابان، وكذلك لتحسين العلاقات مع دول الخليج العربي[3].

تم التوقيع في 5 آب/ أغسطس 2001م على إعلان بين المغرب وتونس والأردن ومصر بشأن إنشاء سوق عربية بالكامل، وتظل الاتفاقية مفتوحة للدول الراغبة في الانضمام[4]. فانضم الأردن في عام 2003م إلى الشراكة الأورومتوسطية، والتي تنطوي على تعاون سياسي وأمني[5].

([1]) **عبد الله الثاني ملك الأردن**، تاريخ الزيارة 2022/8/29م.
https://stringfixer.com/ar/Abdullah_II_of_Jordan

([2]) عمون، **الملك في روسيا الأحد**، تاريخ الزيارة 2022/8/29م
https://www.ammonnews.net/article/17874

([3]) الخوري، رياض، (2008)، **تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الجهة الأخرى**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 8، ص6-8.

([4]) Tolba, Mohamed, (2010), **A STUDY ON THE AGADIR AGREEMENT AS THE GATEWAY TO ESTABLISH A PAN-ARAB FREE TRADE AREA ASSESSMENT OF AGADIR'S TRADE EFFECTS (THE CASE OF Egypt)**, THESIS Submitted to KDI School of Public Policy and Management In partial fulfillment of the requirements for the degree of MASTER OF PUBLIC POLICY, P4.

([5]) Haizam Amirah Fernández Richard Youngs, **The Euro-Mediterranean Partnership: Assessing the First Decade**, Quinteral Servicios Gráficos, S.L, P.147.

أنشأت غرفة تجارة وصناعة موسكو، بالاشتراك مع غرفة صناعة عمان، وأصبح يعرف بمجلس الأعمال الروسي الأردني، في 13 شباط/ فبراير 2007م، وكان الغرض من المجلس هو توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين الشركات الأردنية والروسية الاستثمارية[1].

([1]) وكالة الأنباء الكويتية (كوتا)، **مجلس الأعمال الروسي الأردني ينعقد في عمان**، تاريخ الزيارة 2022/8/29م.
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1710693&language=ar

الخاتمة

يمارس الأردن سياسته الخارجية من خلال إقامة العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية، بطريقة دبلوماسية نشِطة فاعلة مع القوى المؤثرة كافة بهدف تحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية.

ومن الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الأردنية، المساهمة في حفظ الأمن الوطني، وتحقيق المصالح العليا وحمايتها من تداعيات الأوضاع الإقليمية، وتحقيق مستويات أفضل من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والمساهمة في العمل على تطوير نظام إقليمي يواكب ما يبرز على الساحة الدولية من تكتلات.

وتتسم السياسية الخارجية الأردنية تاريخياً، باعتدالها وفهمها العميق لمجمل الأوضاع الدولية، وقدرتها على المواءمة بين المصلحة الوطنية والمصلحة العربية العامة، والتوجهات الدولية وآليات العمل المشترك، وتحقيق الانسجام بين الخطاب السياسي والممارسة الفعلية، كما تتسم بمصداقيتها ووضوحها واعتمادها لغةً واحدة لمخاطبة الداخل والخارج على حدّ سواء، إلى جانب تمسكها بمبادئها الأساسية بالرغم من التغيرات الإقليمية والدولية.

وتواصل السياسة الخارجية الأردنية الانفتاح على دول العالم والمنظمات الدولية، والتفاعل معها وتبادل الخبرات والتعاون في شتى الميادين لتطوير قدرات الدولة الأردنية وتقديم الخدمات الفضلى للأردنيين في الوطن وحول العالم.

النتائج

1-الموقف الأردني يبدو وكأنه يحاول أن يجمع بين المتناقضات أو يحقق توفيقات صعبة تقترب من المستحيل، لكنه في ذلك ليس مختلفا عن سوريا ومصر، فكلاهما تحاولان صيانة علاقتهما وتطويرها مع الولايات المتحدة وتعارضان الحرب أيضا وتسعيان لتجنبها.

2-الواضح أن الدول العربية ليس بمقدورها أن تعتمد على قدراتها الذاتية لمعالجة مشاكلها الداخلية أو الخارجية، ليصبح المجال مفتوحاً أمام الدول الغربية الاستعمارية للسيطرة على الساحة العربية.

3-الغزو العراقي على الكويت قد قدم للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة الذهبية للقضاء على النظام العراقي بغطاء دولي، بل تعدى ذلك إلى إقامة تحالفات مع بعض الدول العربية الإسلامية.

4-ساعدت الظروف الدولية السائدة بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي على تهيئة المناخ السياسي للبدء في المفاوضات السلمية العربية الإسرائيلية وعقد مؤتمر مدريد للسلام.

5-قضية المياه تشكل محور الصراع بين العرب وإسرائيل.

6-استمرار الخلاف وعدم التفاهم بين القادة العرب، سيمكن إسرائيل من تأكيد انفرادها بكل دولة على حدة، واستعمال كل دولة مختبراً للتطبيع، وجسراً للاختراق والهيمنة على اقتصاد المنطقة، دون أن تتاح لأي دولة أية فرصة في إعادة حساباتها، فيكون قد خسرنا السلام بعد أن خسرنا الحرب.

التوصيات

1-حتى يتم التوصل إلى حل، على الحكومة الإسرائيلية ضمان أن الأردنيين من أصول فلسطينية والفلسطينيين المقيمين في الأردن لن يتم استبعادهم من سجل الأراضي المحتلة المدني، ومنه القدس الشرقية، وأن يتم النظر في أمر إضافة أبناء الفلسطينيين المولودين في الأردن إلى السجل المدني كاعتبار إنساني.

2-التعامل مع إسرائيل يحتاج إلى المزيد من الحزم وتكوين جبهة عربية قوية متماسكة من أجل زيادة الضغط الدولي على إسرائيل للقبول بالقرارات الدولية.

3-اعتماد قضية المياه ورقة ضغط دولي على إسرائيل دبلوماسياً وإعلامياً، وذلك بهدف احترام المبادئ والقوانين والاتفاقيات الموقعة عليها إسرائيل.

4-زيادة الوعي العام بالاتفاقيات التجارية واستغلال الفرص من أجل الاستفادة منها، مع تطوير المنتجات الوطنية لتنافس مثيلتها وتصديرها إلى الدول الأخرى لتحقيق المزيد من الدخل القومي.

المصادر والمراجع

الصحف

- جريدة الحياة اللبنانية، 18 أيلول 1995م.
- جريدة الدستور، 13 أب 1995م.
- جريدة الدستور، عمان، 29 تموز 1988م.

الدراسات العلمية بالإنجليزية

-Tolba, Mohamed, (2010), **A STUDY ON THE AGADIR AGREEMENT AS THE GATEWAY TO ESTABLISH A PAN-ARAB FREE TRADE AREA ASSESSMENT OF AGADIR'S TRADE EFFECTS (THE CASE OF Egypt)**, THESIS Submitted to KDI School of Public Policy and Management In partial fulfillment of the requirements for the degree of MASTER OF PUBLIC POLICY, P4.

الدراسات العلمية بالعربية

- البرغوثي، عبد الرحمن عوض عبد الرحمن، (2008)، **قرار فك العلاقة القانونية والإدارية والمالية الأردنية مع الضفة الغربية**، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة بير زيت.
- خليفي، عائشة، (2019)، **الصراع العربي الإسرائيلي على المياه، نهر الأردن أنموذجاً 1948-2013م**، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة.

- خماس، عدي أسعد، (2011)، **الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية-الأردنية**، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط.

- عبد الراشد، باسل محمد، (2018)، **معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية لعام 1994م**، دراسة دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط.

- كايلا، إنش غنطوس. لوري، ل. إلير، (د.ت)، **حملة إنهاء حالات انعدام الجنسية في الأردن**، بوسطن، كلية الحقوق بجامعة بوسطن.

- المناصير، عطا فهد عبد الرحمن، (2012)، **الأمن المائي الأردني: التحديات والأخطار**، سالة ماجستير، الأردن، جامعة الشرق الأوسط.

- النوافلة، محمد سالم، (2007)، **أثر معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية مع الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير، عمان، جامعة مؤتة.

المجلات

- جاد، عماد، (1981)، **السياسة الخارجية المصرية في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد 89، القاهرة، مؤسسة الأهرام.

- الخوري، رياض، (2008)، **تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الجهة الأخرى**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 8.

- الشنباري، سفيان أحمد محمود، (2018)، **مدى التزام الأمم المتحدة تجاه تطبيق حل الدولتين لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي**، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد 2.

- عبد الله، عبد الله أحمد حسن، (2020)، **معاهدة وادي عربة، جذور وآفاق**، جامعة فيلادلفيا الأردن، مجلة مدارات تاريخية، مجلد 2، العدد 5.

- العيسه، محمد، (1991)، **السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط**، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 2019-220.

- أبو كريم، منصور أحمد، (2018)، **العضوية الكاملة لدولة فلسطين بالأمم المتحدة في إطار قرار الاتحاد من أجل السلم**، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد 2

- **وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 5، العدد 20.

الكتب بالإنجليزية

The Euro-Mediterranean - Haizam Amirah Fernández Richard Youngs, S.L. **Partnership: Assessing the First Decade**, Quinteral Servicios Gráficos,

الكتب بالعربية

- أجنان، أ. ر. (2003)، **الأردن الحديث**، إسرائيل، معهد دراسات إسرائيل والشرق الأوسط.

- أيهود، إيعاري، (1990)، **انتفاضة**، ترجمة: ديفيد سجيف، القدس، دار شوكل للنشر.

- الحمد، جواد، (1997)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

- شاليف، آرييه، (1990)، الانتفاضة، الخصائص والدوافع والانعكاسات، تل أبيب، مركز الدراسات الاستراتيجية.

- أبو علية، عبد الفتاح. النتشة، رفيق، (1999)، **المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين**، الرياض، د. ن.

- العموش، بسام علي، (2008)، **محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمون في الأردن**، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع.

- اللجنة الإعلامية الأردنية، (1994)، **معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل**، 26 تشرين الأول.

- محافظة، علي، (2001)، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، 1989-1999م**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- محافظة، علي، (2020)، **القضية الفلسطينية في خطابات الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية 1952-1999م**، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية.

- المدفعي، مديحة، (1993)، **الأردن وحرب السلام**، ترجمة: رشيد أبو نيدا، عمان، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع.

- المصالحة، محمد، (2005)، **الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية: من واشنطن إلى وادي عربة**، عمان، مركز الدراسات البرلمانية.

- النمري، جميل، وزملاءه، (2012)، **مستقبل العمل البرلماني في الأردن**، عمان، مركز البديل للدراسات والأبحاث.

شبكة الأنترنت

- بلا جنسية من جديد، (2010)، **الأردنيون من أصل فلسطيني المحرومون من الجنسية**، تاريخ الزيارة 2022/8/25م

https://www.hrw.org/ar/report/2010/02/01/256028

- البيان، **الأردن يرصد مكافآت مالية ويرحب بالتعاون مع بغداد**، تاريخ الزيارة 2022/8/28م

https://www.albayan.ae/last-page/1998-01-20-1.1007205

- جريدة الشرق الأوسط، **الملك حسين اجتمع سراً في لندن وصاغا اتفاقية**، 14 سبتمبر 2021، رقم العدد 1563، تاريخ الزيارة 2022/8/22م.

https://aawsat.com/home/article/3187806/

- سكوت، لاسنسكي، (2006)، **الأردن والعراق بين التعاون والأزمة**، تقرير خاص رقم 178، معهد السلام الأمريكي.

www.usip.org

- الشرعان، محمود، (2020)، الجزيرة نت، أول **سفير أردني بإسرائيل للجزيرة نت: قبول خطة السلام انتحار سياسي ولا مؤشرات على انتفاضة فلسطينية جديدة**، تاريخ الزيارة 2022/8/27م

https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/1/

- **عبد الله الثاني ملك الأردن**، تاريخ الزيارة 2022/8/29م.

https://stringfixer.com/ar/Abdullah_II_of_Jordan

- عمون، **الملك في روسيا الأحد**، تاريخ الزيارة 2022/8/29م

https://www.ammonnews.net/article/17874

- القبس، **القبس تنشر الوثائق السرية للحكومة البريطانية (3)**، تاريخ الزيارة 2022/8/22م.

https://www.alqabas.com/article/145462

- مدونة الأردن، **أسد الأردن، قصة ملك 7-13**، تاريخ الزيارة 2022/8/21م

https://jormulti.blogspot.com/2011/03/7-13.html

- مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق، تاريخ الزيارة 2022/8/26م

https://archive.org/stream/1994_20210114/

- مقاتل من الصحراء، **تطور الأوضاع السياسية في ضوء تصاعد الأزمة بدءاً من 11 أغسطس 1990م**، تاريخ الزيارة 2022/8/25م

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/19/sec04.doc_cvt.htm

- الهنداوي، أحمد ذوقان، (2021)، **اتفاقية الإسلام الأردنية الإسرائيلية (اتفاقية وادي عربة) ما لها ... وما عليها**، تاريخ الزيارة 2022/8/26م.

https://maqar.com/archives/492139

- وكالة الأنباء الكويتية (كوتا)، **مجلس الأعمال الروسي الأردني ينعقد في عمان**، تاريخ الزيارة 2022/8/29م.

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1710693&language=ar

- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، **حسين الأردني**، تاريخ الزيارة 2022/8/23م

https://upwikiar.top/wiki/Hussein_of_Jordan#Disengagement_from_West_Bank

الفصل الثالث

السياسة الداخلية للمك الحسين بن طلال والملك عبد الله الثاني ابن الحسين والمؤسسات الحكومية الأردنية في القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين (1989-2012)

ملخص الفصل الثالث بالعربية:

يهدف البحث إلى معرفة نمط السياسة الداخلية الأردنية، واستظهار السلوكات الاستراتيجية التي يتبعها النظام الأردني للمحافظة على أمن واستقرار الأردن، كما تناول التحديات الداخلية وتحليها وفهم طبيعتها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مؤسسات الدولة وقدرتها على التعامل مع التحديات الداخلية. ولتحقيق هذه الأهداف فقد استخدم الباحث منهج التحليل الوصفي بالبعد التاريخي والعام. وأظهرت الدراسة نتائج مهمة، حيث بينت الحاجة إلى تعديل قانون الانتخاب لمجلس البرلمان لتشجيع الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات، وشروع الملك عبد الله الثاني بالعمل على التنمية السياسية في الأردن وهي ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار السياسي. وأوصت الدراسة بتعديل قانون الانتخاب لمجلس البرلمان لتشجيع الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات، ومواجهة المعوقات التي تعترض عملية الإصلاح السياسي والتنمية السياسية لتكون الدولة قادرة على خلق الديمقراطية في الدولة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الداخلية، الملك الحسين بن طلال، الملك عبد الثاني، المؤسسات الحكومية الأردنية، القرن العشرين والحادي والعشرين.

ملخص الفصل الثالث بالإنجليزية

The research aims to investigate the pattern of Jordanian internal politics, and to show the strategic behaviors that the Jordanian regime follows to maintain the security and stability of Jordan. To achieve these goals, the researcher used the descriptive analysis method with a historical and general dimension. The study showed important results, as it indicated the need to amend the election law for the Parliament to encourage political parties to participate in the elections, and King Abdullah II began working on political development in Jordan, which is an urgent need to achieve political stability. The study recommended amending the election law for the Parliament to encourage political parties to participate in the elections, and to confront the obstacles that hinder the process of political reform and political development so that the state is able to create democracy in the state.

Keywords: domestic politics, King Hussein bin Talal, King Abdul II, Jordanian government institutions, the twentieth and twenty-first centuries.

المقدمة

الملك هو رأس الأردن والقائد العام لقواته المسلحة، وهو يعين رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الأعيان وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين، ويصادق على القوانين، ويمكنه الاعتراض على القوانين التشريعية، والتي بدورها يمكن التغلب عليها بثلثي الأصوات البرلمانية، وللملك سلطة عقد البرلمان وحله.

تناط السلطة التشريعية بالملك وبمجلس الأمة، ويتألف مجلس الأمة من مجلسي النواب والأعيان[1]، يتألف مجلس الأعيان، بما فيه الرئيس، من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب، ويتم تعينهم مباشرة من الملك، في حين يضم مجلس النواب ممثلين منتخبين طبقاً لقانون الانتخاب، الذي ينبغي أن يراعي فيه التمثيل العادل للأقليات والكوتة النسائية، مدة العضوية في كلا المجلسين أربع سنوات.

الملك هو رأس السلطة التنفيذية، يصادق الملك على قرارات الحكومة، ويكون مجلس الوزراء مسؤولاً أمام مجلس النواب.

الأردن لديه نظام متعدد الأحزاب، والأحزاب الرئيسية هي حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني والحزب الشيوعي الأردني وجبهة العمل الإسلامي.

يوجد في الأردن محاكم مدنية ودينية وخاصة، أعلى محكمة هي محكمة النقض التي يعين الملك رئيسها، وتوجد محاكم خاصة للتفسير بموجب القانون وتنعقد بدعوة من رئيس الوزراء أو الجمعية الوطنية.

([1]) أبو غزالة، هيفاء، (2007)، **دراسات برلمانية إقليمية**، عمان، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ص76.

مشكلة الدراسة:

إن المشكلة الرئيسة التي يدور حولها هذا البحث هي تحديد طبيعة التحديات الداخلية التي واجهتها الدولة الأردنية الحديثة في النصف الأول من القرن العشرين والحادي والعشرين، والكيفية التي عالج بها الملك الحسين والملك عبد الله الثاني هذه التحديات بما تحلى به من حكمة وصفات قيادية ليساعد دولته على حفظ الأمن والأمان للسير في طريق البناء والتقدم.

أسئلة الدراسة:

يقتضي البحث، ومحاولة الإجابة على مشكلة الدراسة المطروحة أعلاه، الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تهدف الوصول إلى الإلمام بالموضوع، وهي:

1-إلى أي حد يمكن القول بأن توجهات السياسة الداخلية الأردنية قد جاءت متأثرة بما تفرضه البيئة الداخلية؟

2-ما مدى انعكاس البيئة الداخلية على الناحية السياسية الداخلية الأردنية؟

3-ما هي التحديات التي فرضتها البيئة الداخلية والتي يمكن اعتبارها ذات أثر مباشر على السياسة الداخلية الأردنية خلال القرن العشرين والحادي والعشرين؟

4-ما هي السياسة التي تم اتباعها لمواجهة التحديات الداخلية؟

أهداف الدراسة:

1-معرفة نمط السياسة الداخلية الأردنية في فترة الدراسة.

2-استظهار السلوكات الاستراتيجية التي يتبعها النظام الأردني للمحافظة على أمن واستقرار الأردن.

3-تناول التحديات الداخلية وتحليها وفهم طبيعتها خلال فترة الدراسة.

4-تسليط الضوء على مؤسسات الدولة وقدرتها على التعامل مع التحديات الداخلية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تناولها التحديات الداخلية في مرحلة شهدت تحولات سياسية مهمة خاصة في النظام الإقليمي، وهذا يضع الأردن أما مسؤوليات التصدي لها، وذلك إن مثل هذه الأوضاع تتطلب فهماً وإدراكاً لها، ولطبيعة مخاطرها، ومن ثم تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها والحد من تأثيرها السلبي.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليل الوصفي بالبعد التاريخي والعام.

حدود الدراسة

الحد الزماني: تغطي هذه الدراسة فترة زمنية من عهد الملك حسين بن طلال إلى عهد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.

الحد المكاني: المملكة الأردنية الهاشمية.

المبحث الأول: السياسة المحلية في عهد حسين بن طلال

في أواخر الثمانينيات شكلت نقطة تحول في التاريخ الأردني، بعد طلب منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة بالجزائر بضرورة فك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية باعتبار أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، أصدر الملك حسين قرار فك الارتباط بين الضفتين، وشرعت الحكومة الأردنية بالعودة إلى الحياة البرلمانية دون تمثيل الضفة الغربية. وبدأت بإصلاحات واسعة النطاق، بما في ذلك الإصلاحات السياسية، والتي تضمنت استئناف أنشطة البرلمان والأحزاب السياسية[1].

في عام 1989م، أجريت أول انتخابات برلمانية، واعتبرت هذه الانتخابات أول انتخابات تقتصر على الضفة الشرقية دون الضفة الغربية منذ عام 1950م، حصل الإخوان المسلمون على عشرين مقعداً من أصل ثمانين مقعداً في مجلس النواب[2]، قبل عام من انتخابات 1993م صدر قانون الأحزاب السياسية الذي أتاح مشاركة الأحزاب المرخصة بصورة علنية ورسمية في الانتخابات للمرة الأولى منذ أن تجمد العمل بقانون الأحزاب عام 1957م، وفي هذا السياق تأسس رسمياً حزب جبهة العمل الإسلامي في أواخر عام 1992م، وقبل ثلاثة شهور من عقد الانتخابات، أجرت الحكومة تعديلاً على قانون الانتخاب الذي أجريت انتخابات عام 1989م على أساسه، وتمثّل التعديل في منح الناخب صوتاً واحداً فقط بعد أن كان القانون السابق يمنح للناخب عدد أصوات بعدد المقاعد الخاصة بدائرته الانتخابية.

أربك تعديل القانون الانتخابي جماعة الإخوان المسلمين، إذ أنه جاء قبيل الانتخابات بمدة قصيرة، كانت الجماعة قد انتهت، قبل إقرار التعديل، من اختيار مرشحيها للانتخابات وفقاً للقانون السابق،

([1]) النمري، جميل، وآخرون، (2012)، **مستقبل العمل البرلماني في الأردن**، الأردن، مركز البديل للدراسات والأبحاث، ص28.

([2]) عفيف، أحمد، (2013)، **المجلس النيابي الأردني الرابع عشر عام 2003**، واقع الانتخابات ومستوى المشاركة والتمثيل، مجلة دراسات، المجلد 40، العدد 1، ص150.

عارضت الحركة الإسلامية (جماعة الإخوان وحزب جبهة العمل الإسلامي) تعديل القانون واعتبرته استهدافاً مباشراً لها، وتعالت بعض الأصوات في الحركة داعيةً إلى مقاطعة الانتخابات كإحدى خيارات الحركة للتعبير عن رفض قانون الصوت الواحد[1].

في نيسان 1989م، جرت مظاهرات في جنوب الأردن بسبب التدهور الاقتصادي، حيث بدأت في مدينة معان جنوب البلاد وسرعان ما انتقلت إلى باقي المدن الأردنية[2]، ولكن هذه المظاهرات سرعان ما تطورت إلى المطالبة بالحريات العامة وإسقاط الحكومة وبقانون للأحزاب في البلاد[3] بعد أن انتقلت إلى مرحلة الاشتباكات المسلحة مع رجال الأمن العام الذين قمعوا المتظاهرين وأصابوا الكثير منهم، أدت هذه المظاهرات إلى إقالة الحكومة الأردنية برئاسة زيد الرفاعي، وتكليف الملك الراحل الحسين بن طلال للأمير زيد بن شاكر بتشكيل حكومة جديدة، كما تم إجراء انتخابات برلمانية وتشريع العمل للأحزاب الأردنية، والموافقة على التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات، وإنشاء دوائر انتخابية جديدة تضم أراضي الضفة الشرقية فقط، وإلغاء قانون الطوارئ الذي كانت تعيشه البلاد منذ نكسة 1967م[4].

كان للأوضاع السياسية التي مرّ بها الأردن انعكاس كبير على وضع المرأة السياسي، تمثلت بغياب الحياة البرلمانية نتيجة احتلال الضفة الغربية بعد حرب حزيران عام 1967م، إذ بقيت المرأة الأردنية محرومة من ممارسة حقوقها في الانتخاب والترشح حتى عودة الحياة النيابية عام 1989م، ففي 8 تشرين

([1]) غرايبة، إبراهيم، **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن (1946/1996)**، عمان، دار سندباد، 1997، ص127-129.

([2]) مركز الدراسات الاستراتيجية، (2003)، **معان أزمة مفتوحة**، عمان، الجامعة الأردنية، ص57.

([3]) العايد، حسن، (2009)، **أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاحتجاج السياسي في مدينة معان**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج6، ع1، ص2.

([4]) محافظة، علي، (2001)، **الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن، (1989-1999م)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص119-129.

الثاني 1989م أجريت انتخابات نيابية عامة لأول مرة، شاركت المرأة فيها كناخبة ومرشحة في آن واحد[1]، علماً أنها حصلت على حق التصويت عام 1974م، لكنها تمارسه الآن.

كجزء من المسار نحو دمقرطة الحياة السياسية، قبل الانتخابات، خففت الرقابة وعلقت حالة الطوارئ التي فرضت بسبب عدم الاستقرار الداخلي بسبب هزيمة الأردن في حرب عام 1967م، وبسبب حقيقة أن الأحزاب السياسية كانت غير مستقرة، تم حظر الانتخابات رسمياً منذ عام 1957م، وتم إجراء الانتخابات على أساس غير حزبي، وقد أتيحت الفرصة للمرشحين لعرض آرائهم وبرامجهم للقيام بحملات في إطار الدستور[2].

فيما يتعلق بحظر نشاط الأحزاب السياسية في عام 1963م، فقد تم ترشيح معظم المرشحين في انتخابات عام 1989م بصفة مستقلين[3]، وكان الاستثناء هو جماعة الإخوان المسلمين المسجلة كمنظمة خيرية، لقد حصلوا على 22 مقعداً من أصل 80 مقعد[4]، وبالتالي شكلوا أكبر فصيل، برئاسة عبد اللطيف عربيات، الناشط في جماعة الإخوان المسلمين، والذي أصبح رئيس مجلس النواب لثلاث دورات متتالية[5].

واستمراراً لمسيرة الحياة السياسية، شارك الإخوان المسلمون في صياغة الميثاق الوطني، وتحالفوا مع حكومة مضر بدران، الذي قام بتعديل أشرك فيه خمسة من نواب الإخوان المسلمين في الحكومة التي

([1]) جابر، أحمد، (2006)، **المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص126.

([2]) الودعان، هايل مفلح، (2011)، **أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني، (1989-1997)**، الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج4، ع3، ص325.

([3]) المعايطة، ناصر، (1995)، **الانتخابات النيابية 1993م**، الصوت الواحد والتعددية السياسية، عمان، الباسم للنشر، ص55.

([4]) عفيف، أحمد، (2003)، **المجلس النيابي الأردني الرابع عشر عام 2003م**، واقع الانتخابات ومستوى المشاركة والتمثيل، مجلة دراسات، مج40، ع1، ص150.

([5]) غرايبة، إبراهيم، (2017)، **من الدعوة إلى السياسة**، الإخوان المسلمين في الأردن، تاريخهم وأفكارهم، عمان، دار سيرين للنشر والتوزيع، ص235.

شكلها في 6 كانون الأول 1989م[1]، بهدف احتواء التوتر والحماس القومي والديني الشعبي والدعوة إلى الجهاد إثر حرب الخليج والذي ساهم فيه الإخوان المسلمين بخطاباتهم[2].

استمراراً لسياسة تهدف إلى كسر العزلة المرتبطة بالعملية العراقية في الكويت، عملت الحكومة الأردنية على تأمين الدعم الشعبي، لإعطاء مزيد من الحرية للأحزاب السياسية، وكإجراء لمكافحة الفساد، أقر الملك حسين بتعيين لجنة ملكية في عام 1990م، تمثل مختلف المعتقدات السياسية والدينية الأردنية، لوضع مسودة ميثاق وطني لتنظيم الحياة السياسية في البلاد[3].

تم اعتماد الميثاق في 9 حزيران 1991م، وأصبح معلماً رئيسياً على طريق التحول الديمقراطي، والمشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية[4]، لقد كان بداية التعددية السياسية ومهّد الطريق لظهور معارضة قانونية، وصف المحللون هذا الميثاق بأنه معاهدة بين القصر الملكي والشعب، حيث ينشئ الأول نظاماً ديمقراطياً للأخير، ويضمن الأخير الولاء للأول بغض النظر عن الميول السياسية.

للميثاق الوطني جانب مهم آخر من حيث الانسجام الاجتماعي في الدولة، أُعلن أن الملكية الأردنية هي وريثة الحركة القومية العربية، التي أسسها الجد الأكبر للملك، شريف مكة حسين بن علي، والسلالة الهاشمية هي مدافع ثابت عن المصالح الوطنية للأمة العربية[5]، وفي نيسان 1992م رفعت حالة الطوارئ بشكل نهائي (الأحكام العرفية)، وأوضح الملك حسين إلغاء النظام من خلال استمرار الالتزام بحماية حقوق الإنسان وكرامته[6].

([1]) غرايبة، إبراهيم، (2017)، **من الدعوة إلى السياسة**، ص260.

([2]) بدران، مضر، (2020)، **القرار**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص75.

([3]) الشريدة، أحمد تركي راجي، (2009)، **التاريخ العسكري للملك الحسين بن طلال، (1953-1999م)**، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ص54.

([4]) الغبين، فهد عايد. الخضري، عمر، (2019)، **الإصلاح السياسي في الأردن في عهدي الملك حسين والملك عبد الله الثاني (1989-2017)**، دراسة مقارنة، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج46، ع1، ملحق2، ص243.

([5]) ورقة خلفية من كتاب **المؤتمر السنوي السادس للدراسات التاريخية**، الحكومة العربية في دمشق (1918-1920)، 26-27 نيسان/ إبريل 2019م، بيروت، ص10.

([6]) غزال، إسماعيل، (1996)، **الدساتير، والمؤسسات السياسية**، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ص45.

في 5 تموز 1992م صدر قانون الأحزاب السياسية، الذي أضفى الشرعية على وجودها[1]، ولطالما كان حزب جبهة العمل الإسلامي الحزب الأكبر والأكثر تنظيماً بين الأحزاب السياسية، كان على الدوام الحزب الفائز، حيث فاز الإسلاميون في انتخابات 1993م بأغلبية الأصوات[2].

ومع ذلك، فقد شهدت هذه الفترة ازدهاراً غير مسبوق للتنظيمات الإسلامية السرية والمسلحة، ففي عام 1991م كشفت المخابرات السرية عن المنظمة السرية جيش محمد، التي كانت تستعد لمحاولات ضد قادة البلاد، حيث قامت ببعض العمليات المحدودة في معان[3].

في عام آب 1993م تم تبني تعديلات على قانون الانتخابات، تم بموجبه استبدال عدد من الفقرات التي كانت تتيح للناخب أن ينتخب عدداً من المرشحين يساوي أو يقل عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، بفقرات تمنح الناخب الحق في انتخاب مرشح واحد فقط، بمعنى أصبح للناخب صوت واحد فقط لمرشح واحد ضمن الدائرة الانتخابية[4]، لذلك فإن هذا النظام المألوف للأنظمة الديمقراطية قد أثار انتقادات خطيرة من الأحزاب السياسية المعارضة، وخاصة الإسلاميين، الذين اتحدوا في تنظيم جبهة العمل الإسلامي من أجل الوصول إلى قبة البرلمان.

احتفظت النسخة الجديدة من قانون الانتخابات المعدل بنظام الحصص البرلمانية للأقليات الذي تم تقديمه خلال فترة الإمارة على النحو التالي: 9 مقاعد للبدو، و3 مقاعد لممثلي الشركس والشيشان، و9 مقاعد للمسيحيين[5].

([1]) النمري، جميل وزملاءه، (2012)، **مستقبل العمل البرلماني في الأردن**، الأردن، مركز البديل للدراسات والأبحاث، ص30.

([2]) التقرير النهائي، **الانتخابات النيابية 2013م**، بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، ص9.

([3]) أبو رمان، محمد. أبو هنية، حسن، (2012)، **الحل الإسلامي في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن**، عمان، مؤسسة فريدريش إيبرت، ص287، ص346.

([4]) خليل، محمد، (2005)، **دور البرلمان والأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن، (1989-2004م)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص62.

([5]) خرابشة، آية محمود عواد، (2016)، **تأثير النظام الانتخابي الأردني لعام 2012م على أداء مجلس النواب السابع عشر**، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ص36.

في عام 1995م تم تعديل التشريعات الأردنية بما يتوافق مع أحكام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية فيما يتعلق بقانون رقم 66 لعام 1953 بشأن حظر التجارة مع إسرائيل وقانون المقاطعة العربية لإسرائيل لعام 1958 والقانون رقم 30 لسنة 1973م بشأن حظر بيع أراضٍ أردنية للإسرائيليين[1]. مع عدم ارتياحي إلى سياسة الأردن في هذا الجانب، أجد نفسي عاجزاً عن التعليق لأن السلطة الفلسطينية ساهمت في فتح الطريق، وهناك قضايا لم نطالب الأخرين بها في ظل ما نقوم نحن به.

في عام 1997م اندمجت تسعة أحزاب وسطية مستقلة تحت اسم الحزب الوطني الدستوري[2]، والذي شارك في انتخابات مجلس النواب الثالث عشر لعام 1997م[3].

في أيار 1997م تم تبني عدد من التعديلات على قانون الصحافة بموجب قانون مؤقت نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1997/5/18م، إلا أن العمل بهذا القانون المعدل أوقف بموجب قرار من محكمة العدل العليا بتاريخ 1998/1/26م، مما أدي إلى العودة للعمل بالقانون الأصلي الصادر عام 1993م[4]، ومنع المطبوعات التي تسيء إلى الإسلام والعائلة المالكة ورؤساء الدول العربية والإسلامية والصديقة، وفيما يتعلق بهذه التعديلات لم يعد هناك منشورات لأحزاب المعارضة. واحتجاجاً على ذلك رفضت جبهة العمل الإسلامي المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 1997م[5].

أدى تقييد حرية أحزاب المعارضة إلى تطرف الإسلاميين، ففي أيلول 1997م قامت مجموعة تطلق على نفسها اسم المقاومة الإسلامية الأردنية بإصابة حارسين في السفارة الإسرائيلية في عمان، وفي عام

([1]) عبد الراشد، باسل محمد، (2018)، **معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية لعام 1994م، دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية**، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ص69–70.

([2]) النمري، جميل وزملاءه، (2012)، **مستقبل العمل البرلماني في الأردن**، ص30.

([3]) العواملة، رعد عبد الكريم، (2020)، **دور قوانين الانتخابات في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي، (1989–2016)**، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج47، ع1، ص781.

([4]) العامري، ممدوح سليمان، (2008)، **العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني**، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ص57–58.

([5]) النمري، جميل وزملاءه، (2012)، **مستقبل العمل البرلماني في الأردن**، ص98.

1998م قام مجهولون بتفجير سيارة أحد كبار مسؤولي المخابرات السرية وجدار المدرسة الأمريكية في عمان.

في عام 1998م وبسبب المرض، أصدر الملك حسين مرسوماً بنقل بعض الصلاحيات، إلى الأمير حسن تتيح له قبول استقالة حكومة عبد السلام المجالي وتشكيل حكومة جديدة في أعقاب الاحتجاج الشعبي على حكومة المجالي بسبب أزمة تلوث مياه الشرب في عمان، واحتفظ الملك حسين بثلاث صلاحيات هي تعديل الدستور، وإعلان الحرب، وعقد المعاهدات. وفي عام 1999م تم تعيين عبد الله الثاني بن الحسين ولياً للعهد بموجب مرسوم جديد صادر عن الملك حسين.

بعد وفاة الملك حسين انتقلت السلطة إلى الملك عبد الله الثاني، في 7 شباط 1999م، يوم وفاة والده الملك حسين، وأقسم الملك الجديد اليمين الدستوري أمام مجلس الأمة[1]. ودعا توظيف إمكانات المملكة لبناء نظام سياسي رصين ودولة عصرية فريدة في منطقة المشرق العربي، في ظل ظروف ومتغيرات دولية وإقليمية صعبة، علاوة على ذلك ركز على ضرورة إحداث تحولات مهمة على أولويات سياسة نظام الحكم القائم، فكان التوجه نحو الاهتمام بحقوق الإنسان وفتح المجال للتعددية السياسية، وإجراء جملة من التعديلات الدستورية[2].

([1]) النمري، جميل وزملاءه، (2012)، **مستقبل العمل البرلماني في الأردن**، ص45.

([2]) الخريشا، ناصر نايف حديثة، (2017)، **التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن، (1999-2017)**، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ص3.

المبحث الثاني: السياسة الداخلية في عهد عبد الله الثاني بن الحسين

اعتلى الملك عبد الله العرش في 7 شباط 1999 بعد وفاة والده الملك حسين، تلقى عبد الله بن حسين تعليمه في جامعة أكسفورد، حيث تلقى دورة خاصة في السياسة الدولية، وفي جامعة جورج تاون في واشنطن، حيث تابع دراسته، بعد تخرجه من الأكاديمية العسكرية الملكية في بريطانيا، أصبح رجلاً عسكرياً محترفاً برتبة لواء[1].

في بداية عهده، اضطر الملك الجديد للعمل في بيئة صعبة منذ ذلك الحين، في ذلك الوقت قررت جبهة العمل الإسلامي إنهاء حملة المقاطعة[2]، والمشاركة في انتخابات المجالس البلدية عام 1999م، حيث حصل الإسلاميون على 83 مقعدا من أصل أكثر من 100 مقعد في 328 بلدية.

في بداية عهده أيضاً، أغلق عبد الله الثاني مكاتب حماس في الأردن وطرد شخصياتها البارزة من البلاد، ويفسر هذا الإجراء بالرغبة في منع تطرف الإسلاميين في البلاد، فضلاً عن الرغبة في مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد رد الإخوان المسلمون الأردنيون، الذين لم يعترفوا بمعاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية، بشكل سلبي على تصرفات الملك[3].

في عام 2000م اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، المعروفة باسم انتفاضة الأقصى، نظم الإخوان المسلمون الأردنيون، في 11 أيار 2001م مسيرة دعماً للفلسطينيين، منتهكة بذلك الحظر المفروض على التظاهر، وأصيب خلال هذه المظاهرة الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي عبد اللطيف عربيات[4].

([1]) لجنة الموسوعة، (2021)، **الموسوعة التاريخية للقوات المسلحة الأردنية–الجيش العربي تاريخ من البطولة والتضحيات 1442هـ/2021م**، عمان، المكتبة الوطنية، ص130.

([2]) براون، ناثان ج.، (2006)، **أوراق كارنيغي، الأردن والحركة الإسلامية**، واشنطن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ص9.

([3]) الجنيدي، ليث، **الأردن وحماس تقارب محتمل تفرضه مواجهة إسرائيل**، تاريخ الزيارة 2022/7/3م،
https://www.aa.com.tr/ar/ 2269293

([4]) رفايعة، باسل، (2001)، **الأردن يفرق تجمعين للإخوان المسلمين**، تاريخ الزيارة 2022/7/3م.
https://www.aljazeera.net/news/presstour/

كان من المقرر إجراء الانتخابات النيابية في تشرين الثاني 2001م، مع الأخذ في الاعتبار أن الإسلاميين سيكونون من بين النواب في الوضع الحالي، لكن حل الملك مجلس البرلمان في 16 تموز 2001م وأجل الانتخابات لمجلس النواب حتى عام 2003م[1].

في عام 2001م شرعت الحكومة الأردنية بإصلاح البلديات وإعادة هيكلتها وتطويرها، حيث تبنت مفهوم البلدية الكبرى، وترتب على ذلك دمج البلديات المتقاربة جغرافياً، وتقليص عدد المجالس القروية تدريجياً[2]، وأجاز القانون الأردني لوزير الشؤون البلدية بتعيين عضوين إضافيين في كل مجلس بلدي يكون لهذين العضوين حقوق الأعضاء المنتخبين باستثناء أمانة عمان الكبرى، حيث نجد قوانين البلديات نصت على أن ينتخب نصف الأعضاء ويعيين النصف الأخر من جلس الوزراء[3]، وبناءً عليه استقال نواب إسلاميون من مناصبهم احتجاجا على ذلك.

في 22 تموز 2001م تم إقرار قانون انتخاب جديد، وفي 1 كانون الثاني 2003م تم تعديله، شمل جملة من التطويرات أبرزها تخفيض الحد العمري من 19 إلى 18 سنة، وزيادة عدد الدوائر من 21 إلى 45 دائرة، وزيادة عدد الممثلين من عمان وإربد والزرقاء، وهي مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية كبيرة، كما تم تخصيص كوتا للنساء تكفل لهن تمثيلاً بستة مقاعد كحد أدنى، وزيادة عدد المقاعد النيابية من 80 إلى 140 مقعد[4].

في 17 حزيران 2003م أجريت انتخابات برلمانية شاركت جميع الدوائر الانتخابية، وقد حظيت باهتمام القبائل والعشائر الموالية للملك من منطلق إيمانهم بضرورة المشاركة لإيجاد مجلس نيابي قوي،

([1]) الحوراني، هاني، (2004)، **المعارضة الأردنية والانتخابات البرلمانية**، تاريخ الزيارة 2022/7/4م.
https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

([2]) بدون مؤلف، (د.ت)، **الدليل التعريفي للحكم البلدي في المملكة الأردنية الهاشمية**، د.م، د.ن، ص16.

([3]) **المرجع السابق**، ص18.

([4]) أبو رمان، حسين، (2004)، **قانون الانتخاب لسنة 2001 وتعديلاته، المزايا والعيوب**، تاريخ الزيارة 2022/7/4م.
https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

يعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات القائمة، ويسد الخلل الدستوري الذي أصاب النظام السياسي بسبب تعطل الحياة النيابية سنتين تقريباً، كذلك من منطلق المنافسة الشديدة فيما بين القوى العشائرية، لإيصال ممثلها إلى مواقع صنع القرار لخدمة مصالح العشيرة[1].

في تشرين الأول 2002م طرح الملك عبد الله الثاني مفهوم "الأردن أولاً"، وفقاً لهذا المفهوم، كان من المفترض استبعاد النقابات والمنظمات غير الحكومية من الحياة السياسية للبلاد، كانت هذه الإجراءات تهدف إلى إلهاء المواطنين عن مشاكل منطقة الشرق الأوسط، مثل: القضية الفلسطينية والغزو الأمريكي للعراق، لكن أكد الملك عبد الله على استمرار التزام الأردن بقضايا الأمة العربية والوقوف إلى جانبها، وأنه سيبقى على العهد، ولا سيما إزاء قضيتي فلسطين والعراق[2].

في الوقت نفسه، كان على الحكومة الأردنية مواجهة تحدٍ جديد، في عام 2004م تم اكتشاف مجموعة إرهابية في الأردن كانت تستعد لسلسلة هجمات إرهابية في عمان باستخدام مواد كيميائية، وكان من المخطط تدمير مبان حكومية وسفارة أمريكية ومقرات لقوات الأمن[3].

في 9 تشرين الثاني 2005م تم تفجير 3 فنادق في عمان، استشهد حوالي 60 شخصاً، وأعلن تنظيم القاعدة في العراق مسؤوليته عن التفجير، مما اضطر الملك إلى قطع زيارته لكازاخستان[4]، وكانت نتيجة الهجوم الإرهابي انخفاض مستوى الدعم الأردني للإسلاميين المتطرفين العاملين في الخارج.

([1]) عفيف، أحمد خليف، (2013)، **المجلس النيابي الأردني الرابع عشر عام 2003م، واقع الانتخابات ومستوى المشاركة والتمثيل**، مج40، ع1، ص155.

([2]) وكالة الأنباء الكويتية، **الملك عبد الله ... شعار (الأردن أولاً) لا يحمل أبعاداً سياسية**، تاريخ الزيارة 2022/7/5م.
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1295241&language=ar

([3]) مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، **الأردن والإرهاب ... تاريخ من التحدي والمواجهة**، تاريخ الزيارة 2022/7/6م.
https://hritc.co/11070

([4]) عمون، **14 عاماً على تفجيرات عمان ... والأردن أقوى ضد الإرهاب**، تاريخ الزيارة 2022/7/6م.
https://www.ammonnews.net/article/497999

وإدراكاً منه أن مكافحة التطرف الديني تستغرق وقتاً طويلاً لحلها، بما في ذلك المهام التعليمية، أعلن الملك عبد الله الثاني في شباط 2005م البدء في تطوير "الأجندة الوطنية"، وهي برنامج عشر سنوات للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والضرائب والإدارية والمالية، وترأس لجنة التحضير لها رئيس الوزراء الأسبق مروان المعشر، وبحلول نهاية العام تم الانتهاء من تطوير البرنامج[1].

في 29 آب 2006م أقر البرلمان قانون مكافحة الإرهاب، ووسع القانون صلاحيات قوات الأمن، بما في ذلك القدرة على احتجاز الأفراد المشتبه في ضلوعهم في أنشطة إرهابية لمدة تصل إلى 4 أسابيع[2].

في 27 أيلول من نفس السنة، تمت الموافقة على مشروع قانون يلزم بموجبه الحصول على إذن خاص من وزارة الشؤون الدينية لإعطاء الدروس الدينية وتعليم قراءة القرآن في المساجد، وفي 13 أيلول، قرر البرلمان أن مجلس خبراء الشريعة الإسلامية الذي شكلته الحكومة هو الوحيد الذي يمكنه قبول الفتاوى، ويحظر انتقاد قراراته.

في 24 تشرين الثاني 2009م، حل عبد الله الثاني مجلس النواب بدعوى فساد وعدم كفاءة المجلس[3]، كما تم حل حكومة نادر الذهبي، وعين سمير الرفاعي مكانه[4].

في عام 2010م صدر قانون انتخابي جديد، تم الإبقاء على مبدأ "ناخب واحد–صوت واحد"، وزاد عدد أعضاء البرلمان من 110 إلى 120 شخصاً، كما زاد عدد المقاعد المخصصة للنساء من 6 إلى

([1]) الكتاب رقم 18، رقم 6 (E)، (2006)، الأردن، **اعتقالات مريبة: دائرة المخابرات العامة ومشكلة سيادة القانون في الأردن**، ص31–38.

([2]) الشرق الأوسط، **هيومان رايتس ووتش، تنتقد تعديلات على قانون مكافحة الإرهاب**، تاريخ الزيارة 2022/7/6م.
https://www.france24.com/ar/20140518

([3]) الشرق الأوسط، **الملك عبد الله يحل مجلس النواب ويدعو لانتخابات نيابية مبكرة**، تاريخ الزيارة 2022/7/7م.
https://www.france24.com/ar/20091123–jordan–king–abdullah–election–parliamentary

([4]) عربي، B.B.C. News، **تكليف سمير الرفاعي بتشكيل الحكومة الأردنية**.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2009/12/091209_af_jordan_tc2

12، كما تم توفير مساحات للأقليات العرقية والطائفية: 9 مقاعد لممثلي الجالية المسيحية، 3 مقاعد للشركس[1]، وهكذا حصل الملك على ولاء المجموعات المذكورة.

جرت الانتخابات في 9 تشرين الثاني 2010م في بيئة صعبة للغاية من حيث ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وازدياد معدل البطالة، وفي ظل مقاطعة معظم الأحزاب السياسية للانتخابات، وذلك بسبب الاستمرار في تطبيق قانون الصوت الواحد[2]، وبالرغم من ذلك فقد شاركت الأحزاب السياسية بصورة رسمية، إذ حصلت الأحزاب على 12 مقعد من بين 120 مقعد[3].

وهنا يمكن القول إن الديمقراطية التي بدأت في عام 1989م قد تراجعت وخصوصاً مع تبني قانون الصوت الواحد الذي بدأ العمل به عام 1993م، الأمر الذي أدى إلى تعزيز العشائرية على حساب الأحزاب السياسية.

في كانون الثاني 2011م اندلعت الاحتجاجات في الأردن ضد ارتفاع الأسعار والبطالة والفساد، وبدأت الاضطرابات في المناطق الريفية التي تهيمن عليها القبائل البدوية، وامتدت إلى العاصمة الأردنية، وهذه المرة الأولى التي ينضم فيها البدو إلى مجموعات تطالب التغيير[4].

في أعقاب الاضطرابات مباشرة، تم تنظيم أسعار الوقود وبعض السلع، وفي 1 شباط 2011م أُقيلت حكومة الرفاعي وعُين معروف البخيت رئيساً للوزراء[5]، وتمت دعوة المعارضة للانضمام إلى مجلس الوزراء الجديد، لكنها رفضت، وطالبت المعارضة بإصلاحات دستورية من شأنها زيادة مسؤولية

([1]) العواملة، رعد عبد الكريم، (2020)، **دور قوانين الانتخابات في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي، (1989-2016)**، ص780-781.

([2]) النمري، جميل وأخرون، (2012)، **مستقبل العمل البرلماني في الأردن**، عمان، مركز البديل للدراسات والأبحاث، ص73.

([3]) المسيعدين، يوسف سلامة حمود، (2015)، **الأثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن**، الأردن، مجلة المستقبل العربي، ع433، ص90).

([4]) عربي، B.B.C. News، **تكليف سمير الرفاعي بتشكيل الحكومة الأردنية**.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2009/12/091209_af_jordan_tc2

([5]) الجزيرة، **ملك الأردن يقيل حكومة الرفاعي**، تاريخ الزيارة 2022/7/7م.
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/1/

الحكومة أمام البرلمان، وإدخال قاعدة يتم بموجبه تشكيل الحكومة ليس من قبل الملك، ولكن من قبل الأحزاب البرلمانية. وأكدت المعارضة أن هدفها هو الإصلاح وليس الإطاحة بالملكية، وأشارت إلى أن مثل هذه الإصلاحات من شأنها أن تساعد في جعل الأردن ملكية دستورية حقيقية[1].

في شباط 2011م وجه زعماء 36 قبيلة وعشيرة بدوية نداء إلى الملك عبد الله، انتقدوا فيه تدخل الملكة رانيا زوجته الفلسطينية في السياسة[2]، لقد اعتقدوا أنها، بسبب خلفيتها، تساعد الفلسطينيين داخل الأردن من خلال نشاطها الاجتماعي والسياسي لصالحها.

رداً على ادعاءات المعارضة، أنشأ الملك في 15 أذار 2011م لجنة الحوار الوطني، والتي تمثل جميع الأطياف عن الأوساط السياسية والعامة، معارضون وعلماء ونشطاء حقوقيون[3]، ورفض الإسلاميون المشاركة في أعمال اللجنة، بحجة أنها كانت موالية للغاية للملك وأنشأها من أجل تجنب التنازلات الجادة للمعارضة[4].

على الرغم من الإجراءات المذكورة أعلاه، استمرت المعارضة في الاحتجاج، ففي 15 نيسان 2011م نظم السلفيون مظاهرة في عمان، مطالبين بالعودة إلى أسس الإسلام، تم استخدام الغاز المسيل

([1]) الجزيرة، **الأردن والملكية المطلقة**، تاريخ الزيارة 2022/7/7م.
https://www.aljazeera.net/opinions/2011/3/8/

([2]) الشرق الأوسط، **شخصيات عشائرية تنتقد تدخل الملكة رانيا في الحياة السياسية**، تاريخ الزيارة 2022/7/23م.

https://www.france24.com/ar/20110209-political-actvities-jordan-first-lady-rania-citicised

([3]) الغبين، فهد عايد. الخضري، عمر، (2019)، **الإصلاح السياسي في الأردن في عهدي الملك حسين والملك عبد الله الثاني (1989-2017)**، ص246.

([4]) أبو رمان، محمد. أبو هنية، حسن، (2012)، **الحل الإسلامي في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن**، ص154.

للدموع لتفريق المتظاهرين، وأصيب ستة من ضباط الشرطة، وتكررت الاشتباكات بين السلفيين والشرطة في الزرقاء في نفس الشهر[1].

في 21 أيار 2011م أعلنت المعارضة عن إنشاء جبهة وطنية للإصلاح السياسي، ضمت العديد من أحزاب اليسار والوسط، والعديد من الحركات النقابية، وعدد من النشطاء الاجتماعيين، وتم الكشف عن برنامج الجبهة الوطنية في مؤتمر صحفي تضمن تعديلاً دستورياً كان من المفترض أن يكون خطوة نحو إقامة ملكية دستورية[2].

وفي 14 آب 2011م كشف الملك عبد الله الثاني النقاب عن التعديلات الدستورية التي صاغتها اللجنة الملكية، والتي نصت على إنشاء محكمة دستورية[3]، حيث كانت المحكمة العليا تؤدي مهامها في السابق، كما تم الإعلان عن تشكيل لجنة انتخابية مركزية مستقلة، كما اقترح الملك خفض الحد الأدنى لعمر أعضاء البرلمان من 30 إلى 25 سنة، وحظر الحكومة من إصدار قوانين خلال فترات حل البرلمان، وتم إدخال مبدأ عدم التدخل في خصوصية المواطنين[4].

وافق مجلس النواب في 24 أيلول 2011م على إدخال تعديلات على الدستور، وفي 28 أيلول تم إجراء تصويت في المجلس، والذي وافق أيضاً على التعديلات[5]، بالإضافة إلى تغيير المادة 70 من

([1]) أبو رمان، محمد، (2011)، **السلفيون الجهاديون في الأردن ومقاربة الثورات الديمقراطية العربية**، الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص5-15.

([2]) السرحان، عطا الله صالح غثيان. الشدوح، عماد مصطفى علي، (2019)، **الإصلاحات السياسية في الأردن بين رهانات الملكية وضغوطات المعارضة والحراك الشعبي**، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج46، عدد3، ص509.

([3]) فريحات، إيمان عزبي، (2016)، **مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير الأردنية المتعاقبة وتعديلاتها 1928-2011م**، دراسة تاريخية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج43، عدد2، ص795.

([4]) وكالة الأنباء الأردنية، **اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية تنشر أبرز النتائج والتوصيات**، تاريخ الزيارة 2022/7/25م.

https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=190951&lang=ar&name=news

([5]) الخريشا، ناصر نايف حديثة، (2017)، **التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن، (1999-2017)**، ص92-93.

الدستور حول الحد الأدنى للعمر، في 30 أيلول 2011م وقع الملك مرسوماً بشأن دخول التعديل الحادي والأربعين حيز التنفيذ[1].

ووافقت المعارضة على التغييرات، لكنها اعتبرتها غير كافية، في 30 أيلول نظمت مسيرة في عمان للمطالبة باستقالة معروف البخيت[2]، صوتت أغلبية أعضاء مجلس النواب في 16 تشرين الأول 2011م لصالح استقالة رئيس الوزراء، وتعين عون الخصاونة خلفا له، وأكد الملك أن مهمة الحكومة هي تطوير القوانين المنظمة للحياة السياسية[3].

في خريف عام 2011م، أعلنت المعارضة عن الإطاحة بالملك، على اعتبار إنه المسؤول عن الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار والبطالة، ووعد الملك بإجراء انتخابات نيابية مبكرة في النصف الثاني من عام 2012 مع مراعاة القوانين الجديدة[4].

لكن تنازلات الملك لم تنهِ الاحتجاجات، ولم يلبِ مشروع قانون الانتخابات الذي تم وضعه مطالب المعارضة، والذي نص على زيادة عدد نواب مجلس النواب من 130 إلى 138 شخصاً[5]، بما في ذلك زيادة عدد المقاعد للنساء من 12 إلى 15[6]، ولكن يمكن انتخاب 15 منهم فقط عن طريق القوائم

([1]) وكالة الأنباء الأردنية، **اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية تنشر أبرز النتائج والتوصيات**، تاريخ الزيارة 2022/7/25م.
https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=190951&lang=ar&name=news

([2]) أمان، **مظاهرة في الأردن رفضاً لحماية الفساد**، تاريخ الزيارة 2022/7/25م،
https://www.aman-palestine.org/media-center/1228.html

([3]) نجادات، علي عقلة، (2014)، **الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولات المنشودة في المجتمع الأردني**، دراسة مسحية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج41، ع1، ص257.

([4]) الجزيرة، **ملك الأردن: قلة ترفع شعار إسقاط النظام**، تاريخ الزيارة 2022/7/30م

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/10/23/

([5]) الشرق، **الأردن.. خطة "إصلاح سياسي" تشمل تعديل قانوني الانتخاب والأحزاب**، تاريخ الزيارة 2022/7/30م

https://asharq.com/ar/7sL8PIyRQedL8ou5DUgbQx

([6]) الحياة- راصد، (2019)، **تعزيز الكوتا النسائية في الأردن**، ص8.

الحزبية، يمكن للناخب أن يدلي بصوتين لمرشحين محليين وصوت واحد لمرشح حزبي من القائمة العامة[1].

أدخل مجلس النواب الأردني تعديلات على قانون الأحزاب السياسية، حظر بموجبها تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل[2]. وشكل الخلاف بين الحكومة والملك نهاية لسلسلة الخلافات داخل مؤسسة الحكم لا سيما بين رئيس الوزراء عون الخصاونة ومدير المخابرات فيصل الشوبكي في أكثر من محطة، حيث استقال عون الخصاونة في 26 نيسان 2012م، وتعيين فايز الطرونة خلفاً له[3].

([1]) خرابشة، آية محمود عواد، (2016)، **تأثير النظام الانتخابي الأردني لعام 2012م على أداء مجلس النواب السابع عشر**، ص9.

([2]) الجزيرة، **النواب الأردني يحظر قيام الأحزاب على أساس ديني**، تاريخ الزيارة 20222/7/30م

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/6/9/

([3]) الجزيرة، **الأزمة الأردنية تتعمق برحيل الخصاونة**، تاريخ الزيارة 2022/7/30م

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/4/26/

الخاتمة

بعد تحليل ومقارنة السياسة الداخلية للملك حسين والملك عبد الله الثاني ، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج

1-استمرارية الإصلاح الشامل، إلا أن الظروف التي كانت محيطة بالملك حسين قد فرضت قيوداً على الدولة أعاقت عملية الإصلاح.

2-إصدار قانون الأحزاب السياسية عام 1992م أصبحت الأحزاب السياسية مشروعة، إلا أن الحكومة قد عدلت القانون إلى الصوت الواحد عام 1993م الذي عزز العشائرية والقبلية على حساب الأحزاب السياسية.

3-الحرص التام من الملك حسين والملك عبد الله الثاني الكشف عن الحقائق ومطالبة الإعلام بتقديم المعلومات الصحيحة للقضايا التي تهم المواطن الأردني.

4-شرع الملك عبد الله الثاني بعملية التنمية في الأردن وهي ضرورة في تحقيق الاستقرار السياسي.

5-ابتعاد الأحزاب عن البيئة الداخلية زاد من ضعفها داخل النظام الأردني وأفرغها من وظيفتها الأساسية.

التوصيات

1-تعديل قانون الانتخاب لمجلس البرلمان لتشجيع الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات.

2-تعديل هيكل الكوتا النسائية في القانون الأردني في انتخابات مجلس النواب بشكل دوري، وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة في التشريع الأردني.

3-العمل على إعادة الثقة في مجلس النواب والنهوض بدوره الدستوري باعتباره صاحب السلطة الرقابية والتشريعية في الدولة.

4-مواجهة المعوقات التي تعترض عملية الإصلاح السياسي والتنمية السياسية لتكون الدولة قادرة على خلق الديمقراطية في الدولة.

5-عدم تدخل الحكومة بطريقة عمل الأحزاب وعدم حلها ما دامت ملتزمة بالدستور والقوانين.

المراجع والمصادر

الكتب العربية

- بدران، مضر، (2020)، **القرار**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- بدون مؤلف، (د.ت)، **الدليل التعريفي للحكم البلدي في المملكة الأردنية الهاشمية**، د.م، د.ن.

- براون، ناثان ج.، (2006)، **أوراق كارنيغي، الأردن والحركة الإسلامية**، واشنطن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

- جابر، أحمد، (2006)، **المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- أبو رمان، محمد. أبو هنية، حسن، (2012)، **الحل الإسلامي في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن**، عمان، مؤسسة فريدريش إيبرت.

- أبو رمان، محمد، (2011)، **السلفيون الجهاديون في الأردن ومقاربة الثورات الديمقراطية العربية**، الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية.

- غرايبة، إبراهيم، (2017)، **من الدعوة إلى السياسة، الإخوان المسلمين في الأردن، تاريخهم وأفكارهم**، عمان، دار سيرين للنشر والتوزيع.

- غرايبة، إبراهيم، (1997)، **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن (1996/1946)**، عمان، دار سندباد.

- غزال، إسماعيل، (1996)، **الدساتير، والمؤسسات السياسية**، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.

- أبو غزالة، هيفاء، (2007)، **دراسات برلمانية إقليمية**، عمان، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

- محافظة، علي، (2001)، **الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن، (1989-1999م)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص119-129.

- مركز الدراسات الاستراتيجية، (2003)، **معان أزمة مفتوحة**، عمان، الجامعة الأردنية.

- المعايطة، ناصر، (1995)، **الانتخابات النيابية 1993م، الصوت الواحد والتعددية السياسية**، عمان، الباسم للنشر.

- النمري، جميل وأخرون، (2012)، **مستقبل العمل البرلماني في الأردن**، عمان، مركز البديل للدراسات والأبحاث.

المجلات

- السرحان، عطا الله صالح غثيان. الشدوح، عماد مصطفى علي، (2019)، **الإصلاحات السياسية في الأردن بين رهانات الملكية وضغوطات المعارضة والحراك الشعبي**، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج46، عدد3.

-العايد، حسن، (2009)، **أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاحتجاج السياسي في مدينة معان**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج6، ع1.

- عفيف، أحمد، (2003)، **المجلس النيابي الأردني الرابع عشر عام 2003م**، واقع الانتخابات ومستوى المشاركة والتمثيل، مجلة دراسات، مج40، ع1.

-العواملة، رعد عبد الكريم، (2020)، **دور قوانين الانتخابات في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي، (1989-2016)**، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج47، ع1.

- الغبين، فهد عايد. الخضري، عمر، (2019)، **الإصلاح السياسي في الأردن في عهدي الملك حسين والملك عبد الله الثاني (1989-2017)**، دراسة مقارنة، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج46، ع1، ملحق2.

- فريحات، إيمان عزبي، (2016)، **مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير الأردنية المتعاقبة وتعديلاتها 1928-2011م**، دراسة تاريخية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج43، عدد2.

- المسيعدين، يوسف سلامة حمود، (2015)، **الأثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن**، الأردن، مجلة المستقبل العربي، ع433.

- نجادات، علي عقلة، (2014)، **الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولات المنشودة في المجتمع الأردني**، دراسة مسحية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج41، ع1.

- الودعان، هايل مفلح، (2011)، **أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني، (1989-1997)**، الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج4، ع3.

الرسائل العلمية

- خرابشة، آية محمود عواد، (2016)، **تأثير النظام الانتخابي الأردني لعام 2012م على أداء مجلس النواب السابع عشر**، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

- الخريشا، ناصر نايف حديثة، (2017)، **التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن، (1999-2017)**، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

- خليل، محمد، (2005)، **دور البرلمان والأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن، (1989-2004م)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

- الشريدة، أحمد تركي راجي، (2009)، **التاريخ العسكري للملك الحسين بن طلال، (1953-1999م)**، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

- العامري، ممدوح سليمان، (2008)، **العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني**، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

- عبد الراشد، باسل محمد، (2018)، **معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية لعام 1994م، دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية**، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

المؤتمرات

- **المؤتمر السنوي السادس للدراسات التاريخية**، الحكومة العربية في دمشق (1918-1920)، 26-27 نيسان/ إبريل 2019م، بيروت.

التقارير

- التقرير النهائي، **الانتخابات النيابية 2013م**، بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات.

- الحياة- راصد، (2019)، **تعزيز الكوتا النسائية في الأردن.**

- الكتاب رقم 18، رقم 6 (E)، (2006)، الأردن، **اعتقالات مريبة: دائرة المخابرات العامة ومشكلة سيادة القانون في الأردن.**

الموسوعات

- لجنة الموسوعة، (2021)، **الموسوعة التاريخية للقوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي تاريخ من البطولة والتضحيات 1442هـ/2021م**، عمان، المكتبة الوطنية.

شبكة الأنترنت

- أمان، مظاهرة في الأردن رفضاً لحماية الفساد، تاريخ الزيارة 2022/7/25م،

https://www.aman-palestine.org/media-center/1228.html

- الجزيرة، **الأزمة الأردنية تتعمق برحيل الخصاونة**، تاريخ الزيارة 2022/7/30م

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/4/26/

- الجزيرة، **النواب الأردني يحظر قيام الأحزاب على أساس ديني**، تاريخ الزيارة 20222/7/30م

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/6/9/

- الجزيرة، **ملك الأردن: قلة ترفع شعار إسقاط النظام**، تاريخ الزيارة 2022/7/30م

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/10/23/

- الجزيرة، **الأردن والملكية المطلقة**، تاريخ الزيارة 2022/7/7م.

https://www.aljazeera.net/opinions/2011/3/8/

- الجزيرة، **ملك الأردن يقيل حكومة الرفاعي**، تاريخ الزيارة 2022/7/7م.

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/1/

- الجنيدي، ليث، **الأردن وحماس تقارب محتمل تفرضه مواجهة إسرائيل**، تاريخ الزيارة 2022/7/3م،

https://www.aa.com.tr/ar/ 2269293

- الحوراني، هاني، (2004)، **المعارضة الأردنية والانتخابات البرلمانية**، تاريخ الزيارة 2022/7/4م.

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

- رفايعة، باسل، (2001)، **الأردن يفرق تجمعين للإخوان المسلمين**، تاريخ الزيارة 2022/7/3م.

https://www.aljazeera.net/news/presstour/

- أبو رمان، حسين، (2004)، **قانون الانتخاب لسنة 2001 وتعديلاته، المزايا والعيوب**، تاريخ الزيارة 2022/7/4م.

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

- الشرق، **الأردن.. خطة "إصلاح سياسي" تشمل تعديل قانوني الانتخاب والأحزاب**، تاريخ الزيارة 2022/7/30م

https://asharq.com/ar/7sL8PIyRQedL8ou5DUgbQx

- الشرق الأوسط، **شخصيات عشائرية تنتقد تدخل الملكة رانيا في الحياة السياسية**، تاريخ الزيارة 2022/7/23م.

https://www.france24.com/ar/20110209-political-actvities-jordan-first-lady-rania-citicised

- الشرق الأوسط، **الملك عبد الله يحل مجلس النواب ويدعو لانتخابات نيابية مبكرة**، تاريخ الزيارة 2022/7/7م.

https://www.france24.com/ar/20091123-jordan-king-abdullah-election-parliamentary

- الشرق الأوسط، **هيومان رايتس ووتش، تنتقد تعديلات على قانون مكافحة الإرهاب**، تاريخ الزيارة 2022/7/6م.

https://www.france24.com/ar/20140518

- عربي، B.B.C. News، **تكليف سمير الرفاعي بتشكيل الحكومة الأردنية**.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2009/12/091209_af_jordan_tc2

-عمون، **14 عاماً على تفجيرات عمان ... والأردن أقوى ضد الإرهاب**، تاريخ الزيارة 2022/7/6م.

https://www.ammonnews.net/article/497999

- مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، **الأردن والإرهاب ... تاريخ من التحدي والمواجهة**، تاريخ الزيارة 2022/7/6م.

https://hritc.co/11070

- وكالة الأنباء الأردنية، اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية تنشر أبرز النتائج والتوصيات، تاريخ الزيارة 2022/7/25م.

https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=190951&lang=ar&name=news

- وكالة الأنباء الكويتية، **الملك عبد الله ... شعار (الأردن أولاً) لا يحمل أبعاداً سياسية**، تاريخ الزيارة 2022/7/5م.

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1295241&language=ar

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	2
شكر وعرفان	4
الفصل الأول	6
تطور مؤسسات المملكة الأردنية الهاشمية في القرن العشرين	6
ملخص الفصل الأول بالعربية	6
ملخص الفصل الأول بالإنجليزية	8
المقدمة	10
مشكلة الدراسة	12
أسئلة الدراسة	12
أهداف الدراسة	12
أهمية البحث	13
منهجية الدراسة	13
تطور مؤسسات الأردن في القرن العشرين (1923-1999م)	14
النتائج	30
التوصيات	30
المصادر والمراجع	31
الفصل الثاني	38
السياسة الخارجية للأردن في مطلع القرنين العشرين والحادي والعشرين	38

ملخص الفصل الثاني بالعربية	38
ملخص الفصل الثاني باللغة الإنجليزية	39
مشكلة الدراسة	40
أسئلة الدراسة	40
أهداف الدراسة	41
أهمية الدراسة	41
منهجية الدراسة	41
حدود الدراسة	42
الدراسات السابقة	42
تعقيب على الدراسات السابقة	43
المقدمة	44
المبحث الأول: السياسة الخارجية في عهد الملك حسين بن طلال	45
المبحث الثاني: السياسة الخارجية في عهد الملك عبد الثاني ابن الحسين	58
الخاتمة	60
النتائج	60
التوصيات	61
المصادر والمراجع	63
الفصل الثالث: السياسة الداخلية للملك حسين بن طلال والملك عبد الثاني ابن الحسين والمؤسسات الحكومية الأردنية في القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين (1989-2012)	70
ملخص الفصل الثالث بالعربية	70

ملخص الفصل الثالث بالإنجليزية	71
المقدمة	72
مشكلة الدراسة	73
أسئلة الدراسة	73
أهداف الدراسة	73
أهمية الدراسة	74
منهجية الدراسة	74
المبحث الأول: السياسة المحلية في عهد الحسين بن طلال	76
المبحث الثاني: السياسة الداخلية في عهد عبد الله الثاني ابن الحسين	84
الخاتمة	93
النتائج	93
التوصيات	93
المراجع	95
الفهرست	102

مكتبة كوبي ون للخدمات الطلابية

الجامعة العربية الأمريكية